

Distr.: General
30 December 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 22 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطات التي قدمتها كل من السيدة ديبورا ليونز، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان؛ والسفير ديان تريانشاه دجاني، الممثل الدائم لإندونيسيا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1988 (2011)؛ والسيدة شكولا زادران، ممثلة الشباب الأفغاني لدى الأمم المتحدة، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي، وإستونيا، وألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وتونس، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، وسانت فنسنت جزر غرينادين، والصين، وفييت نام، وفرنسا، والنيجر، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، عن طريق جلسة التداول بالفيديو بشأن "الحالة في أفغانستان" التي عقدت يوم الخميس 17 كانون الأول/ديسمبر 2020. وأدلى ممثل جمهورية إيران الإسلامية أيضا ببيان.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطات والبيانات بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) جيري ماثيوز **ماتجيلا**
رئيس مجلس الأمن





المرفق الأول

بيان الممثلة الخاصة للأمين العام في أفغانستان، ديبورا ليونز

أخاطب مجلس الأمن ونحن في نهاية أحد أهم الأعوام المصيرية التي مرَّ بها الأفغان.

ومنذ آخر إحاطة قدمتها (انظر S/2020/891، المرفق الأول)، أحرزت جمهورية أفغانستان الإسلامية وحركة طالبان تقدما تدريجيا ولكنه حقيقي في محادثات السلام. وفي 2 كانون الأول/ديسمبر، أعلن الطرفان اتفاقهما على قواعد وإجراءات المفاوضات. ثم شكل الجانبان لجنة عمل لمناقشة جدول الأعمال وقدم كل طرف إلى الآخر قائمة أولية بالمواضيع المطروحة للمناقشة. وتشكل هذه التطورات مؤشرا مبكرا ولكنه إيجابي على استعداد كلا الجانبين للتوافق وقدرتهما على ذلك عند الحاجة.

وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، وبعد 93 يوما من المحادثات بدون انقطاع، اتفق الطرفان على أخذ عطلة مدتها 20 يوما. ونأمل أن يسمح ذلك للجانبين بإعادة التجمع والتشاور داخليا وخارجيا واستئناف التفاوض بالتزام متجدد. وقد التزم الطرفان فعلا بالعودة إلى طاولة المفاوضات في 5 كانون الثاني/يناير، بعد تلك العطلة القصيرة التي مدتها ثلاثة أسابيع.

وإلى جانب أعضاء أفرقتنا الإنسانية والإنمائية وتلك المعنية بحقوق الإنسان، زرت الدوحة مرتين مؤخرا للالتقاء بالطرفين الأفغانيين، وبالطبع، مع أعضاء السلك الدبلوماسي. وأود أن أشير إلى أنني التقيت في كل رحلة إلى الدوحة بالنساء المفاوضات للحصول على آرائهن بشأن كيفية تقديمنا المساعدة. وتحتفظ بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أيضا بفريق ميداني في الدوحة، يعمل جنبا إلى جنب مع الأطراف وأعضاء المجتمع الدولي لدعم العملية.

وأود أن أشكر دولة قطر على استضافة المحادثات، وكذلك الولايات المتحدة وأعضاء مجموعة دعم البلد المضيف – ألمانيا وإندونيسيا وأوزبكستان والنرويج – على جهودهم الدبلوماسية. وأتطلع إلى المزيد من المشاركة البناءة من جانب المجتمع الدولي قاطبة في إطار مختلف الأشكال القائمة والمتطورة لزيادة توسيع نطاق الدعم المقدم لعملية السلام.

وأي سلام مستدام يجب أن يكون مملوكا لمجتمع أفغانستان المتنوع للغاية. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا كانت العملية شاملة منذ البداية، بمشاركة مجدية من جانب جميع الفئات بمن فيها النساء والشباب والأقليات وضحايا النزاعات والزعماء الدينيون.

وسيتيح تشكيل المجلس الأعلى للمصالحة الوطنية مؤخرا لجمهورية أفغانستان الإسلامية أن تنشئ قاعدة عريضة لتعزيز مواقفها التفاوضية. ويتعين على حركة طالبان أيضا توسيع نطاق مشاوراتها مع الدوائر الأفغانية وتوسيع نطاقها.

ويجب أن يشكل شباب أفغانستان إحدى الفئات الرئيسية بالنسبة للطرفين المفاوضين. وتقل أعمار ثلثي المواطنين الأفغان عن 25 عاما. وهذا أيضا أكثر جيل متعلم من الشباب في تاريخ أفغانستان. ولدى الشباب الأفغان آراء واضحة حول مستقبل بلدهم، ويجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لإسماع أصواتهم. ولذلك، فإنني سعيد لانضمام شكولا زادران، ممثلة أفغانستان للشباب، إلينا هنا اليوم. وأتطلع إلى سماع أفكارها مرة أخرى.

وإنني فخور بأن أقول إن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وفرت، من خلال مبادرات السلام المحلية التي تركز على الشباب، والتي تجري في جميع أنحاء أفغانستان، منبرا لشباب أفغانستان ليكون لهم رأي في السلام. وفي الآونة الأخيرة، في مقاطعة فارياب الريفية، أصدر المشاركون الشباب إعلانهم الخاص، مع توصيات قوية تحدد وقف إطلاق النار الفوري؛ وتحدد دور الإسلام في الدستور الأفغاني؛ وتحدد أهداف التنمية المستدامة البالغة الأهمية؛ وتؤكد ضرورة تحقيق العدالة الانتقالية. هؤلاء هم شباب أفغانستان. ولا بد من الاستماع إلى أصواتهم.

وكما نعلم جميعا، سيكون التعاون في جميع أنحاء المنطقة، وسط وجنوب آسيا، أساسيا لتحقيق السلام الدائم. وسيرسي المزيد من التجارة والتواصل الأساس للسلام والازدهار الإقليمي. ولذلك، من المهم دعم الجهود الإقليمية، وأود أن أُحيط علماً اليوم على وجه الخصوص بالجهود الإقليمية لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية – وهما تهديدان خطيران لبلدان المنطقة – وأود أن أبرز أن تلك المواضيع كانت جزءاً من مناقشة رئيسية شاركت فيها مع اجتماع اللجنة التوجيهية الإقليمية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، المكونة من آسيا الوسطى وأفغانستان وإيران وباكستان. وستكون معالجة تلك المسائل والأثر المدمر الذي لا يصدق على أفغانستان وعلى شعوب المنطقة أمرا أساسيا لتعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان وفي المنطقة.

وخلال زيارتي الأخيرتين لإيران وباكستان، ومشاركتي في الأنشطة التي استضافتها حكومة تركمانستان ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا، يسعدني أن أقول إنني لاحظت التزاما متزايدا بين الأطراف الفاعلة الإقليمية بجعل السلام في أفغانستان حقيقة واقعة، فضلا عن الاعتراف الحاسم بأن الاستقرار الإقليمي يتطلب بالفعل سلاما دائما في أفغانستان.

وللأسف، لا يزال العنف الذي لا هوادة فيه يشكل عقبة خطيرة أمام السلام وتهديدا للمنطقة. وسأعترف بأننا ما زلنا نقوم بتجميع بيانات هذا العام، ولكنني أود أن أذكر بعض الإحصاءات المؤقتة عن أثر العنف.

وفي شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، تسببت الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع في زيادة عدد الضحايا المدنيين بنسبة تفوق 60 في المائة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وفي الربع الثالث من عام 2020، ارتفعت نسبة الضحايا بين الأطفال بنسبة 25 في المائة خلال الأشهر الثلاثة السابقة، في حين زادت الهجمات على المدارس في الفترة نفسها أربعة أضعاف. وخلال الأشهر الـ 11 الأولى من عام 2020، ارتفعت عمليات القتل المحدد الهدف التي تقوم بها العناصر المناهضة للحكومة بنسبة 40 في المائة تقريبا مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019. ولذلك، ليس من المستغرب إذن أن يصنف مؤشر السلام العالمي 2020 أفغانستان باعتبارها أقل البلدان سلاما في العالم للعام الثاني على التوالي.

ويبين هذا الترتيب الأثر النفسي للعنف: فقد قال لي أحد المسؤولين الأفغان مؤخراً إن "الإحساس بالعنف وانعدام الأمن وإدراكهما هما الآن أكثر من أي وقت مضى". واسمحوا لي أن أقول ذلك مرة أخرى: إن الإحساس بالعنف وانعدام الأمن وإدراكهما هما الآن أكثر من أي وقت مضى. ومنذ بداية تشرين الثاني/نوفمبر وحده، أدى هجومان منفصلان بالصواريخ في كابول، والهجوم على جامعة كابول، والنزاع المتزايد في هلمند وقندهار، والقصف الوحشي في باميان – على سبيل المثال لا الحصر – إلى تقويض ثقة الجمهور الهشة أصلا وتفاقم المخاوف من ظهور تهديدات إرهابية جديدة. وأطلب إلى جميع البلدان أن

تواصل الضغط على جميع أطراف النزاع من أجل تحقيق تخفيض مستمر في العنف، وأتوقع أن يكون ذلك أولوية قصوى عند استئناف المفاوضات.

ومن الواضح أن عملية الانتقال الأمني الجارية، مقترنة بالواقع الناشئ المتمثل في انسحاب القوات الدولية، قد زادت من القلق الذي يشعر به السكان الأفغان. وأتوقع أن تصبح عملية الانتقال الأمني الأوسع نطاقا في الأشهر المقبلة موضوعا رئيسيا في الحوار بين المسؤولين الأفغان وبلدان المنطقة والمجتمع الدولي قاطبة.

ومع ذلك، في مؤتمر أفغانستان لعام 2020 في جنيف، تضافرت جهود المجتمع الدولي لإعادة تأكيد دعمه المالي لأفغانستان. وقد فاق المؤتمر التوقعات، وأهنئ مضيفينا، حكومتي أفغانستان وفنلندا، على إنجاحه. إن التعهدات السخية – الجديرة بالثناء في ظل البيئة المالية الحالية – ستمكن أفغانستان من متابعة أولوياتها الإنمائية الأساسية وتقديم الخدمات الحيوية لشعبها.

ولكن الأمر لا يتعلق بالمال فحسب، بل بضرورة إجراء حوار مهم جدا أيضا. وقد عقدت البعثة ثلاثة اجتماعات رفيعة المستوى: اجتماع بشأن التعاون الإقليمي؛ واجتماع آخر بشأن الصلة بين السلام والأمن والتنمية والعمل الإنساني – تلك العلاقة المعقدة التي سيتعين علينا أن نفهمها ونحن نمضي قدما في مواجهة تحديات العام المقبل؛ وبطبيعة الحال، اجتماع رفيع المستوى شاركت فيه الأطراف الفاعلة الأفغانية من القطاع الخاص لمناقشة كيفية العمل على تحقيق الاعتماد على الذات في بيئة السلام الجديدة. وقد جلبت تلك الاجتماعات مجموعة متنوعة من الأصوات إلى جنيف للتصدي لتحديات الحوكمة والنمو الاقتصادي.

ولكن أهم ما حققه المؤتمر هو أنه وجه إشارة واضحة إلى أبناء شعب أفغانستان مفادها أن المجتمع الدولي لا يزال يقف إلى جانبهم. وأكد بيان المؤتمر، الذي اعتمده ما لا يقل عن 66 بلدا، دعم بناء ”أفغانستان موحدة تنعم بالسيادة والسلام والديمقراطية“؛ وحظي بتوقيع 66 بلدا. وبعد ذلك بثلاثة أيام، ترددت أصداء تلك الرسالة في دورة مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي في النيجر، حيث التزمت الدول الأعضاء ”بمساعدة أفغانستان على تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار“. كما دعوا مرة أخرى إلى وقف لإطلاق النار.

بيد أن من المهم ملاحظة أن المانحين أوضحوا أن مساعدتهم المالية السخية تقترن ببعض الشروط. وبعد عام قصير من الآن، سنجتمع جميعا مرة أخرى – الحكومة والجهات المانحة – في اجتماع لكبار المسؤولين لتقييم التقدم المحرز في الوفاء بتلك التعهدات. وسيتطلب الحفاظ على المستوى الحالي للتمويل القيام بتحسينات ملموسة فيما يتعلق بالسلام والحوكمة وسيادة القانون، وبالتأكيد، مكافحة الفساد وحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة.

ليس هناك وقت نضيعه، ولا يمكن الاستمرار في نهج العمل كالمعتاد. وهكذا بدأنا العمل مع الحكومة الأفغانية والشركاء الإنمائيين لحفز أولويات الإصلاح. ويمكننا معا أن نكفل – بل إننا سنكفل – وفاء مساعدة المانحين بالغرض المنشود منها وهو بناء مؤسسات قوية ومسؤولة وتقديم الخدمات إلى الشعب الأفغاني.

بيد أن أفغانستان ما زالت، للأسف، واحدة من أخطر الأماكن في العالم بالنسبة للصحفيين – وأود أن أُحيط علما بذلك اليوم. فقد ستة صحفيين حياتهم هذا العام وحده – ستة صحفيين – بدون أي

مســـــاءلة للجناة. كما فقد 11 مدافعاً عن حقوق الإنســـــان حياتهم، وأصـــــيب كثيرون آخرون أو لا يزالون يتعرضون للتهديد.

وهذه الهجمات لا مبرر لها على الإطلاق. وقد تؤدي إلى ترهيب الخطاب العام في الوقت الذي تشـــتد فيه الحاجة إلى الحوار. لذلك أدعو الحكومة إلى اتخاذ تدابير فعالة لحماية وســـائط الإعلام والتحقيق في جرائم العنف ضد الصـحفيين ومقاضـاة مرتكبيها. ويجب على حركة طالبان أيضـا أن تمتنع عن مهاجمة الأهداف المدنية. ويجب على حركة طالبان أن تعترف بالدور الحاسـم الذي تؤديه وسـائط الإعلام والمجتمع المدني في أفغانستان المعاصرة، بوصفها عضوا حيويا في المجتمع العالمي.

وعلى غرار معظم بلدان العالم، تواجه أفغانســـــتان الآن موجة جديدة من مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وللوباء آثار مدمرة بالفعل، ونحن ننتقل إلى مرحلة ثانية في الشتاء يرجح أن تكون أكثر ضررا من الموجة الأولى في الربيع. وقد ازداد الجوع وســـوء التغذية وتقوضـــت ســـبل العيش وتضـــررت النســـاء والأطفال بشكل خاص.

وهكذا، وبالتنسيق مع الحكومة والمجتمع المدني، عززت أسرة الأمم المتحدة قاطبة جهودها لضمان إنجاز العمل المطلوب من أجل التصـــدي للوباء. ففي هذا الأســـبوع فقط، أطلقت مع الرئيس فريقا للطوارئ بغية الإشـراف على العملية بصـورة يومية، وسـنشـترك في رئاسـته. وأشـجع الدول الأعضـاء على تمويل الأنشـطة الإنسـانية بسـخاء. ويجب أن نضـمن ألا يتخلف عن الركب فيا يتعلق بمكافحة الوباء أشـد الناس ضعفا في أفغانستان.

وإذ نقترب من نهاية العام، يجب أن نعترف بأن عام 2020 قد أحدث تحولا عميقا في هذا البلد - إذ شـهد اتفاق الولايات المتحدة وحركة طالبان، والإعلان المشـترك بين الولايات المتحدة والحكومة الأفغانية، وثلاثة أشهر من المفاوضات بين الأطراف الأفغانية، وتجديد التعهدات من المانحين الدوليين، وتنشيط جهود التعاون الإقليمي - وكل ذلك في ظل حكومة جديدة في كابل.

وقد كـان عـامـا كبيرا بكـل المقـاييس. ولكن أمـامنـا عـام أكبر - عـام عمليـة انتقـال أمني كـامـل، ومفاوضـات السـلام، التي يجب أن ننهض بها وسنفعل ذلك،، والتحديات الصـحية والاجتماعية والاقتصـادية الناجمة عن كوفيد-19، والالتزام المســتمر للمانحين الدوليين، والنتائج المتوقعة من مواصـــلة تعزيز التعاون الإقليمي - كل ذلك مع أي تغييرات سياسية ومجتمعية موازية.

ومن الواضـح أن أفغانستان ستواصل المضـي قدما في هذا العام الجديد، ولكنها ستظل أيضـا بحاجة إلى دعم متفان من المجلس.

وأتطلع إلى مناقشتنا.

المرفق الثاني

بيان رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1988 (2011)، ديان تريانسياه دجاني

أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لإطلاع مجلس الأمن على عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1988 (2011)، وهو ما يسعدني القيام به وفقا للفقرة 56 من القرار 2255 (2015).

كما أعرب عن شكري للممثلة الخاصة للأمين العام ديبورا ليونز وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على دعمهما لعمل لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار 1988 ومساعدتهما المستمرة لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات.

وبما أن هذه ستكون آخر إحاطة أُقدمها إلى لمجلس بصفتي رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1988، أود أيضا أن أشكر زملائي في اللجنة وفريق الرصد والأمانة العامة على تعاونهم الممتاز، فضلا عن دعمهم القيم على مدى العامين الماضيين.

وكما يعلم المجلس، فإن الهدف الرئيسي للجنة القرار 1988 هو ثني حركة طالبان عن الاستمرار في دعم تنظيم القاعدة والمنتسبين إليه وردع هجمات طالبان على حكومة أفغانستان باستخدام تدابير الجزاءات لديها.

في الوقت نفسه، المراد من نظام الجزاءات المفروضة عملا بالقرار 1988 هو دعم عملية السلام والمصالحة، بما في ذلك تمكين الأشخاص المدرجة أسماؤهم في القائمة من المشاركة في مفاوضات السلام والمصالحة.

إن مفاوضات السلام الجارية في أفغانستان في الدوحة مشجعة، ونأمل أن تتمكن أعمال لجنة القرار 1988 من دعم تهيئة بيئة تفضي إلى سلام دائم ومستدام في أفغانستان.

أما بعد، أود أن أشير مرة أخرى إلى القرار 2513 (2020)، الذي يعرب فيه المجلس عن استعداده للنظر في البدء في استعراض حالة إدراج أسماء الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات في قائمة القرار 1988، من أجل دعم عملية السلام، ويحث في الوقت نفسه جميع الدول على إجراء استعراضات وطنية دون أي تأخير، آخذا في الاعتبار أن ما تتخذه حركة الطالبان من إجراءات، أو لا تتخذه، لزيادة الحد من العنف، وبذل جهود متواصلة للدفع المفاوضات بين الأفغان قدما، والتوقف عن الانخراط في أنشطة تهدد السلام والاستقرار والأمن في أفغانستان أو دعمها، سيؤثر على الاستعراض.

وأشار فريق الرصد في تقريره الأخير (انظر S/2020/415) المؤرخ أيار/مايو 2020 إلى أن العلاقات بين حركة الطالبان، ولا سيما شبكة حقاني، والقاعدة لا تزال وثيقة. وتم التشديد كذلك على أن التحدي يتمثل في تأمين المكاسب التي تعهدت بها حركة الطالبان في مجال مكافحة الإرهاب، الأمر الذي يتطلب منها حرمان الجماعات، بما في ذلك تنظيم القاعدة، من استخدام الأراضي الأفغانية كمصدر للتهديدات الدولية. وذكر التقرير أيضا أن استمرار حركة الطالبان في جني أرباح من المخدرات سيظل يشكل تحديا، نظرا لأن حجم المشكلة لا يزال ضخما وازداد تعقيدا بسبب الطفرة في إنتاج الميثامفيتامين والاتجار به.

كما أشار التقرير إلى أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان تعرض لنكسات شـــديدة في عام 2019 وأوائل عام 2020، حيث تم اجتثاثه تقريباً من قاعدته الأفغانية الرئيســـية في إقليم ننكرهار في تشـرين الثاني/نوفمبر 2019، ثم منى بالمزيد من الخسـائر في ملاذه الجديد في كونار المجاورة في أوائل عام 2020. واعترف التقرير بأن قوات الطالبان اضـــطلعت بدور هام في إلحاق تلك الهزائم، مع قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية وحلفائها الدوليين. وفي حين أن هذا الإبلاغ من جانب فريق الرصـــد أمر مشــجع، فإن الهجمات التي شـنت على المقاطعات الأفغانية على مدار السـنة، فضــلا عن الهجمات الشنيعة الأخيرة التي قيل إن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان قد ارتكبها ضد جامعة كابول والمنطقة الخضـراء، هي تذكير صـارخ بأن تنظيم داعش – ولاية خراسـان لا يزال يشكل تهديدا للسلام والاستقرار في أفغانستان وخارجها.

وعلاوة على هذه الهجمات الإرهابية الوحشـية، لا يزال شـعب أفغانسـتان مرغما أيضـا على تحمل حملة عسكرية نشطة ومميتة من جانب الطالبان، كما أظهر القتال الذي اندلع مؤخرا في مقاطعة هلمند.

وتعتمد الفعالية العامة لتدابير الجزاءات المفروضـــة بموجب القرار 1988 (2011) اعتمادا كبيرا على التنسيق الوثيق مع حكومة أفغانستان والدول الأعضاء في المنطقة. وفي أوائل عام 2020، سافر فريق الرصـــد إلى أفغانســـتان والمنطقة للاجتماع مع محاوريه على أرض الواقع لمناقشـــة تنفيذ تدابير الجزاءات المفروضـــة بموجب القرار 1988، فضـــلا عن إجراء تقييمات للتهديدات. وبالمثل، ونظرا للقيود المفروضـــة على الســفر بســبب مرض فيروس كورونا، اجتمع فريق الرصــد افتراضــيا مع مســتشــار الأمن الوطني لأفغانسـتان، السـيد حمد الله محب، في تشـرين الثاني/نوفمبر الماضـي لمناقشـة المسائل ذات الصـلة بولاية لجنة القرار 1988. وتتطلع اللجنة إلى استمرار علاقة مثمرة وتعاونية مع حكومة أفغانستان.

وأود أن أكرر مرة أخرى أن لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1988 (2011) وفريق الرصد التابع لها يسـعيان إلى دعم عملية السـلام في أفغانسـتان. وبالمثل، تتطلع اللجنة إلى مواصـلة التعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المســاعدة إلى أفغانســتان وغيرها من أصــحاب المصــلحة المعنيين في عام 2021 لضـــمان التنفيذ الكامل لنظام جزاءات القرار 1988 إلى جانب دعم مفاوضـــات الســـلام الجارية في أفغانستان.

المرفق الثالث

بيان ممثلة الشباب الأفغاني لدى الأمم المتحدة، شكولا زدران

ولدت خلال الحرب الأهلية في كابول. غادرت عائلتي أفغانستان، وأصبحت طفلة لاجئة في باكستان. ما زلت أتذكر الخوف والمعاناة اللذين تحملتهما هناك والشعور الغريب بعدم الانتماء. ما زلت أتذكر اليوم الذي قررت فيه عائلتي العودة إلى أفغانستان والفرح والأمل في عيني والدي.

وفي عام 2001، لم يكن أحد ليعتقد أن فتاة صغيرة ستمثل الشباب الأفغاني في محفل دولي. لكن اليوم، وبعد عقدين تقريباً، يشرف هذه الطفلة اللاجئة أن تكون ممثلة الشباب الأفغاني لدى الأمم المتحدة. وإنني ممتنة لمنظمة أفغان من أجل فكر تقدمي والسفارة الألمانية في كابول على تلك الفرصة الثمينة.

وفي حين أنه من الصعب جداً تمثيل جيل ولد ونشأ وسط أعمال عنف ونزاع، يسعدني أن أتكلم باسم الشباب الأفغاني. أنا أمثل جيلاً كان الضحية الرئيسية لهذه الحرب بالوكالة. نحن نقتل، وأحلامنا تدفن كل يوم.

أنا أتكلم باسم راهد وسهيلة وهدايات وأصدقائهم الذين قتلوا بوحشية خلال الهجوم الإرهابي على جامعة كابول. أنا أتكلم باسم الطلاب الذين قتلوا في مركزي كاوسر ومود التعليميين. لقد التقيت مع أسرهم؛ إن آلامها لا يمكن تخيلها. وعدتهم بأنني سأكون صوتهم، وأنا أفي بوعدي.

أنا أتكلم باسم كل من إلياس دائي وياما سيواش وملاللي مايواند، وهم صحفيون شباب بارزون قتلوا على أيدي الإرهابيين. أتكلم باسم الناشطة في مجال حقوق الإنسان ناتاشا خليل والأم البالغة من العمر 25 عاماً، التي قتلت بالرصاص مع طفلتها الوليدة في جناح الولادة في مستشفى أطباء بلا حدود. أنا أتكلم باسم الشباب في قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية الذين ضحوا بأرواحهم في سبيل مكافحة الإرهاب وحماية وطننا الأم وبقية العالم.

أنا أتكلم باسم أولئك الجواهر من أبناء أفغانستان الذين كان من المفترض أن يصبحوا قادتنا في المستقبل ولكنهم قُتلوا. الإرهابيون يهابون الشباب الأفغاني، ولهذا السبب يستهدفون مؤسساتنا التعليمية. إنهم يعرفون أن الأجيال المتعلمة والمستنيرة لن تسمح أبداً بأن ينمو الإرهاب والتطرف في بلدهم. ورسالتي، كممثلة للشباب الأفغاني، للإرهابيين ومؤيديهم واضحة وجلية: لقد حاولتم دفننا، لكنكم لم تكونوا على علم بأننا بذور.

إن المذابح اليومية للشباب الأفغاني – وجميع الأفغان – يجب أن تنتهي الآن. ولهذا السبب تؤيد الأغلبية المطلقة من الشباب الأفغاني نهاية الحرب من خلال مفاوضات السلام.

ومع ذلك، لا بد لي أن أحذر من أن السلام لا ينبغي أن يعني فقط نهاية العنف. نعم، نحن نطالب بوقف فوري لإطلاق النار، ولكن السلام بالنسبة لنا يعني أكثر من مجرد وقف لإطلاق النار. ينبغي ألا يهدد السلام تحقيق المزيد من التنمية والمكاسب التي حققناها على مدى العقدين الماضيين، مثل زيادة فرص الحصول على التعليم من عدة مئات الآلاف من الأطفال إلى عدة ملايين؛ وتحسين نظم الرعاية الصحية؛ وبناء مجتمع مدني نابض بالحياة وتهيئة المجال أمام النساء الشجاعات في أفغانستان لشغل مواقع قيادية.

ومن المهم تنفيذ أحكام القرار 2250 (2015) بشأن الشباب والسلام والأمن. وينبغي أن يكون الشباب جزءا من عملية بناء السلام والأمن. وللأسف، فقد استُبعدنا منذ بداية مفاوضات السلام.

إن الشباب الأفغاني يريد مفاوضات سلام شفافة، تمهد الطريق لسلام دائم يحفظ الكرامة. إننا ننشد أفغانســتان يعيش فيها كل أفغاني بكرامة وفي ســلام، وتُحترم فيها المرأة وتحصــل على فرص متكافئة في التعليم والإسهام في جميع قطاعات المجتمع. نريد أن يعيش الأطفال الأفغان طفولتهم في فرح، لا أن يعيشوا مع أصــوات الرصــاص والقنابل. نريد أن تعامل الأقليات الأفغانية باحترام حتى تتمكن من ممارســة ثقافتها ومعتقداتها الدينية بحرية. نريد أفغانستان خالية من الفساد يتم الحفاظ فيها على سيادة القانون.

إننا لا نريد تسوية سياسية تخدم مصالح الآخرين. لقد دفعنا بالفعل ثمناً باهظاً للحروب بالوكالة. وإذا فشلت عملية السلام هذه، سيكون الأفغان هم الضحايا مرة أخرى. ومنذ اليوم الذي تم فيه التوقيع على اتفاق السلام بين حركة الطالبان والولايات المتحدة، ازداد التوتر والنزاع بدلاً من أن يحصل تراجع في العنف. ويجري قتل المدنيين؛ واستهداف الشباب. إننا نشعر بخيبة الأمل، ولا يمكننا أن نثق في مفاوضات السلام بهذه الطريقة.

وإذا كانت حركة الطالبان تريد حقاً أفغانســتان مســالمة ومزدهرة، فلماذا تدمر المدارس والجســور والطرق والبنية التحتية العامة؟ وإذا كانوا يريدون الســـلام حقاً، فلماذا لم يتراجعوا قيد أنملة عن مطالبهم وشروطهم، بينما أفرجت الحكومة الأفغانية عن أكثر من 000 5 من المساجين الخطرين لإثبات حسن نيتها لأجل السلام؟

رســـالتي إلى حركة الطالبان هي أنها يجب ألا تدمر وطنها الأم من أجل مصـــالح الآخرين. فلن يكون لأطفالهم مستقبل مشرق وكريم إلا في بلدهم، وليس كلاجئين.

وليســت حركة الطالبان وحدها المســؤولة عن مجموعة متنوعة من جرائم الحرب. فالقوات الدولية، التي جاءت إلى أفغانستان بتفويض وبهدف الحفاظ على القانون والنظام وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية، قد ارتكبت أيضــاً جرائم حرب وضــيعة. فبدلاً من اســتهداف الملاذات الآمنة ومراكز تدريب الإرهابيين في باكستان، قصفت قرانا ومنازلنا وقتل مدنيين أبرياء.

وآمل أن نملك جميعاً الجرأة على قبول أخطائنا والاعتذار لشــعب أفغانســتان وتوجيه كل جهودنا لتجنب حدوث هذه الجرائم اللاإنسانية في المستقبل.

يجب أن تعقد مفاوضات السلام في أفغانستان بين الأفغان من أجل إحلال السلام والحفاظ على الاســتقرار والنظام في أفغانســتان، ولا ينبغي الســماح لأي أجنبي بالتدخل. ويجب أن توافق حركة الطالبان على وقف فوري لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد لكسب ثقة الشعب الأفغاني في عملية السلام الجارية.

ويجب ألا تتعرض إنجازاتنا للخطر. ويجب أن تحترم مطالبنا وما نحدد من خطوط حمراء. لا يريد الشباب الأفغان العودة إلى حقبة التسعينيات المظلمة.

ويجب على جميع الأطراف التي تورطت في حرب أفغانســتان أن تعتذر لشــعب أفغانســتان عن جرائم الحرب. ويجب محاكمة الأفراد المتورطين في جرائم الحرب لحماية حقوق ضحايا الحرب.

ويجب أن تعزز عملية الســلام الوحدة بين الأفغان وألا تمهد الطريق للكراهية ولحرب أهلية أخرى. ويجب عدم المساس بالجمهورية والديمقراطية.

ويجب على المجتمع الدولي أن يستمر في دعم قوات الأمن الأفغانية الشجاعة لمحاربة الإرهابيين الدوليين وتجار المخدرات وعصابات المافيا. وينبغي أن تؤدي عملية السلام إلى وضع حد للفساد والمخدرات

والبطالة في أفغانســـتان. ويجب أن تؤدي إلى نزع ســـلاح جميع الأحزاب الســـياســـية وأمراء الحرب داخل أفغانستان.

لقد بنينا بلدنا بدمائنا، وطوال ذلك النضـال تعلمنا وحققنا الكثير. نحن حريصـون على خدمة وطننا الأم. وهذا واجب على جميع الشباب الأفغاني.

وأدعو جميع القادة في جميع أنحاء العالم إلى الثقة بالشـباب الأفغاني. إننا قادرون على الصـمود وحريصـون على العيش في سـلام ووئام. نحن الجيل المحب لوطنه الذي لن يندموا أبداً على الاسـتثمار فيه والتعويل عليه.

المرفق الرابع

بيان نائبة الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، كارين فان فليربيرغ

[الأصل: بالفرنسية]

أولاً وقبل كل شيء، أود أن أشكر مختلف المتكلمين على بياناتهم.

وفي الوقت الذي يتوقف فيه المشاركون في محادثات الدوحة للسلام برهة بعد إبرام مدونة لقواعد السلوك، ندعو جميع الأطراف إلى تقييم أعمالهم في الحاضر والمستقبل. إن أفغانستان تقف عند مفترق طرق، ونأمل مخلصين أن تحقق تلك المحادثات السلام للشعب الأفغاني. وفي هذه العملية، يجب الحفاظ على المكاسب التي تحققت في العقدين الماضيين بل وتعزيزها، لا سيما فيما يتعلق بحقوق الإنسان وتعزيز مكانة المرأة. ويجب أيضا أن تكون حماية الأطفال في صميم المفاوضات، بما في ذلك تدابير بناء الثقة مثل الإفراج عن الأطفال المحتجزين وبرامج إعادة تأهيل الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة. ونحث جميع الأطراف على كفالة مشاركة المرأة مشاركة مجدية في المفاوضات. ويجب أن نستمع إلى أصوات الشباب، مثل السيدة زادران.

ويجب الحد من العنف. ولذلك ندعو جميع الأطراف، ولا سيما حركة الطالبان، إلى اتخاذ خطوات فورية نحو وقف دائم وشامل لإطلاق النار، وهو أمر ضروري أكثر من أي وقت نظراً للجائحة الحالية.

وفي هذا الصدد، أكرر موقفنا بشأن الجزاءات المفروضة على الطالبان: إن رفع أسماء أعضاء الحركة من قائمة نظام الجزاءات بموجب القرار 1988 (2011) ليس أمرا تلقائياً، بل يتوقف على الشروط المحددة في القرار 2513 (2020)، بما في ذلك إحراز تقدم في المفاوضات بين الأفغان والحد من العنف. تتناقض وحشية هجمات الطالبان تناقضاً صارخاً مع التزامهم المعلن بالسلام ومشاركتهم في محادثات السلام.

وندين ارتفاع مستوى العنف ضد المدنيين، ولا سيما الأطفال. ففي الربع الثالث من عام 2020، أحصت الأمم المتحدة 773 طفلاً بين الضحايا – 773 طفلاً سقطوا ضحايا في ثلاثة أشهر. كما ندين على وجه التحديد الهجمات الأخيرة على المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وندعو إلى تقديم الجناة إلى العدالة على وجه السرعة. وفي هذا الصدد، أؤكد أهمية مكافحة الإفلات من العقاب والحاجة إلى العدالة الانتقالية في أفغانستان. ونرحب بعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بشأن العدالة التي تركز على الضحايا.

وبما أن هذا هو بياننا الأخير عن أفغانستان في إطار عضويتنا الحالية في مجلس الأمن، أود أن أؤكد لشعب وحكومة أفغانستان التزام بلجيكا الراسخ فيما يسلكان الطريق نحو السلام والازدهار. ويمكنهم الاعتماد على دعمنا في الأمم المتحدة وفي الاتحاد الأوروبي وعلى الصعيد الثنائي. لقد ساهمنا بأكثر من 60 مليون دولار، على مدى السنوات الخمس الماضية، في الصندوق الاستئماني للجيش الوطني الأفغاني، وفي هذا العام تم تخصيص 8,4 مليون دولار لشراء لقاحات ومعدات طبية للجيش الأفغاني. وكما أوضح الاتحاد الأوروبي في مؤتمر جنيف الشهر الماضي، سيعتمد دعمنا مستقبلاً على التقدم في مجالات الشفافية والحكم الرشيد ومكافحة الفساد والمساواة بين الجنسين.

وأخيراً، أود أن أشـكر البعثتين الدائمتين لألمانيا وإندونيسـيا، ولا سـيما خبيراهما فريدريك شـرويدر وكارتيكا هانداروننغرم، على عملهما المثالي بوصـــفهما القائمين على الصـــياغة في الســـنتين الماضـــيتين. ونتمنى كل التوفيق لخلفيهما، النرويج وإستونيا.

المرفق الخامس

بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، غنغ شوانغ

[الأصل: بالصينية]

أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ليونز والسفير دجاني على إحاطتيهما. وأثني على العمل الذي اضطلعت به تحت قيادتهما بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1988 (2011). كما استمعتُ بعناية إلى بيان ممثلة الشباب الأفغاني. وأرحب بحضور الممثلين الدائمين لأفغانستان وإيران في جلسة اليوم.

لقد دخلت عملية السلام والمصالحة في أفغانستان فترة حاسمة بالنسبة لمستقبلها. وترحب الصين بأول محادثات بين الأفغان، والتي بدأت في الدوحة في 12 أيلول/سبتمبر، وتهنئ الطرفين على التوصل إلى اتفاق قبل بضعة أيام بشأن قواعد وإجراءات المفاوضات. وستشمل المرحلة التالية من المفاوضات إجراء مناقشات موضوعية على درجة عالية من الصعوبة. ويتعين على الجانبين إظهار المزيد من الحكمة السياسية والتصميم، وعلى المجتمع الدولي أن يولي مزيدا من الاهتمام وأن يزيد من إسهامه.

لقد أثبت التاريخ مرارا أن المسألة الأفغانية لا يمكن حلها إلا بالوسائل السياسية وأن استخدام القوة لن يؤدي إلا إلى سقوط البلد أكثر في دوامة الحرب. ونأمل أن يعزز الجانبان الزخم الإيجابي وأن يحافظا على موقف بناء وأن يثابرا في المحادثات، فيما يسعيان إلى تحقيق نتائج داعمة للسلام. ونأمل أيضا أن يجدا حلا سياسيا فعالا للمسألة الأفغانية في وقت مبكر.

وتعتقد الصين أن الترتيبات الأفغانية للمستقبل ينبغي أن تكون ذات طابع تمثيلي واسع وشاملة للجميع بحيث يتسنى لكل الأحزاب والجماعات العرقية والطوائف الدينية الأفغانية المشاركة على قدم المساواة وتقاسم سلطة الدولة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم تماما إرادة الشعب الأفغاني وأن يكفل قيادة الأفغان لعملية التفاوض وامتلاكهم لزمامها. ولا ينبغي لأي قوة خارجية أن تفرض إرادتها على الآخرين أو أن تسعى إلى تحقيق مكاسب شخصية.

تضطلع اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1988 (2011) بدور هام في تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان. وتؤيد الصين استمرار اللجنة في أداء واجباتها، على النحو الذي أذن به مجلس الأمن، للمساعدة في عملية السلام والمصالحة في أفغانستان. وتؤيد الصين تجديد ولاية فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات العامل بموجب قراري مجلس الأمن 1526 (2004) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بها من أفراد وكيانات.

وفي الوقت الراهن، لا يزال مستوى العنف في أفغانستان بلا هوادة. ووفقا لتقرير الأمين العام (S/2020/1182)، كان عدد حوادث العنف في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام الأعلى منذ عام 2007. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم قوات الأمن الأفغانية في تعزيز بناء القدرات ومكافحة الإرهاب وحماية المدنيين وتحسين الحالة الأمنية. وتدعو الصين جميع الأطراف في أفغانستان إلى الاستجابة لدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي والوقف الفوري للأعمال العدائية والعنف. وفي ضوء الحالة الأمنية الراهنة، ينبغي أن يكون انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان منظما ومسؤولا، وذلك لتجنب ترك فراغ أمني على حساب المصالح الوطنية لأفغانستان وبلدان المنطقة.

وقد أدانت ممثلة الشـــباب الأفغان مختلف الأعمال الإجرامية التي ارتكبتها القوات الأجنبية في أفغانستان في إحاطتها التي قدمتها للتو والتي جسدت تطلعات الشعب الأفغاني والرأي العام الأفغاني. ويتعين التحقيق في جميع هذه الجرائم تحقيقاً شـاملاً. وينبغي تقديم جميع الجناة إلى العدالة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكفل العدالة للشعب الأفغاني.

إن التنمية هي مفتاح حل جميع المسـائل. ولن يتسـنى تحقيق السـلام المسـتدام في أفغانسـتان من دون التنمية الاقتصـادية والاجتماعية. وخلال مؤتمر جنيف الأخير بشأن أفغانستان، شدد الرئيس غني على أهمية التعاون والربط الإقليميين في تنمية أفغانستان. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد البلد في تنفيذ الإطار الوطني للســلام والتنمية في أفغانســتان للفترة 2021-2025 وحل عدد من القضــايا الصــعبة، مثل الفقر واللاجئين والمخدرات. وينبغي أن ندعم مشــاركة أفغانسـتان في التعاون والربط الإقليميين من أجل مســاعدة البلد على استغلال ميزته الجغرافية والقضاء على الفقر وتحقيق الاستقرار والازدهار في أقرب وقت ممكن.

وما فتئت الصــين تدعم بنشــاط التنمية الاقتصــادية والاجتماعية في أفغانسـتان وتسـاعد البلد في تعزيز ترابطه وتعاونه الاقتصادي والتجاري مع بلدان المنطقة في إطار مبادرة الحزام والطريق. وفي 9 كانون الأول/ديسـمبر، عقدت الصــين وأفغانســتان وبلدان وسـط آسـيا الخمســة اجتماعا عبر التداول بالفيديو على مستوى نواب وزراء الخارجية بشأن التجارة والترابط لبناء منبر جديد للتعاون الإقليمي، مما سيساعد في تعزيز الانتعاش الاقتصـادي الإقليمي والحفاظ على الاستقرار والازدهار الإقليميين. وتقدر الصـين مبادرة بعثة الأمم المتحدة بإنشاء فريق عامل بمشاركة سفارات ستة بلدان مجاورة في أفغانستان من أجل تعزيز التعاون والربط الإقليميين. ويتماشــى ذلك مع تفكير الصـــين. ونتطلع أن يخرج الفريق العامل بنتائج ملموســة ونحن على اســتعداد للعمل مع جميع الأطراف المعنية للمســاهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصــادية في أفغانســتان وتحسين سبل عيش الناس.

لقد تحدثت ممثلة الشباب الأفغاني للتو عن حالة الشباب في أفغانستان وتطلعاتهم. وتعلق الصين أهمية كبيرة على الوضــع الفريد للشــباب في أفغانســتان وتعرب عن تعاطفها معهم في معاناتهم وتدعو إلى قيامهم بدور أكبر في عملية السلام والمصالحة في البلد وفي تنميته الاقتصادية والاجتماعية. ولطالما دعمت الصـين تنمية الشباب الأفغاني وساعدتهم في معالجة قضـايا الصـحة والتعليم والعمالة وغيرها من القضـايا. وفي السـنوات الأخيرة، وبمســاعدة الصــين، بدأ تنفيذ عدد من المشــاريع بنجاح، مثل معهد التدريب المهني التقني في أفغانســـتان ومجمع التدريس المتكامل في جامعة كابول. ومنذ عام 2017، تلقى قرابة 200 طفل أفغاني مصـابين بأمراض خِلْقية في القلب العلاج في الصـين وتم توفير مجموعة كاملة من فحوصـات إعادة التأهيل لهم بعد الجراحة، الأمر الذي حظي بإشـادة واسعة في المجتمع الأفغاني. ومنذ تفشـي مرض فيروس كورونا، زودت الصـين أفغانسـتان بعدة شـحنات من الإمدادات المضـادة للجائحة وأرسـلت فريقا من الخبراء الطبيين. وسـنواصـل تقديم المزيد من المسـاعدة لتمكين الشـعب الأفغاني، بما في ذلك الشـباب، من التغلب على الفيروس في نهاية المطاف.

وستواصل الصـين دعم عملية السـلام والمصـالحة الأفغانية والعمل كوسيط لها وميسر لها. ونحن على اسـتعداد لتوفير منبر للحوار بين الأفغان ونواصــل العمل عن كثب مع جميع الأطراف من خلال فريق الاتصـــال المعني بأفغانســـتان التابع لمنظمة شـــنغهاي للتعاون والحوار الثلاثي بين الصـــين وأفغانســـتان وباكسـتان. وسـنواصــل دعم الدور الهام الذي تضـطلع به بعثة الأمم المتحدة في البلد والعمل مع المجتمع الدولي لتقديم مزيد من الإسهامات في تحقيق السلام والمصالحة والتنمية والازدهار في أفغانستان.

المرفق السادس

بيان البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

أود أن أشكر الممثلة الخاص للأمين العام ليونز والسفير دجاني، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1988 (2011)، والسيدة شكولا زادران على أفكارهم الثاقبة بشأن الحالة في أفغانستان. والآن، وقد عانى شعب أفغانستان من عقدين من النزاع، هناك توافق في الآراء على أن الوقت قد حان لإحلال السلام. واتخذت أفغانستان خطوات هامة في هذا الصدد، ونود أن نؤكد من جديد دعمنا لمحادثات السلام بين الفصائل الأفغانية. ويظل الحوار هو أفضل سبيل لإنهاء هذا النزاع.

ومن الواضح أن الطريق إلى الأمام هو تعزيز الشراكات داخل أفغانستان، وتقوية المؤسسات وبناء الثقة بين السكان. وسيتم التوصل، بفضل عملية شاملة للجميع بقيادة أفغانية تشمل جميع فئات المجتمع، إلى حل مستدام يشمل ضمانات لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها لجميع الأفغان. ولذلك يجب إشراك النساء الأفغانيات، بمن فيهن الشابات والنساء في المناطق الريفية، بصورة كاملة وعلى قدم المساواة وعلى نحو مجد في جميع مراحل عملية السلام وأبعادها، بينما نؤكد من جديد أن حقوقهن غير قابلة للتفاوض.

وكذلك نتفق مع الشواغل التي أعربت عنها السيدة زدران والدعوات التي وجهتها. فالشباب الأفغان، بمن فيهم الشابات، يشعرون بأنهم مستبعدون من محادثات السلام الجارية بين الأطراف الأفغانية، على الرغم من أن نسبة 63 في المائة من السكان تقل أعمارهم عن 25 سنة. وهم لا يمثلون أغلبية السكان فحسب، بل هم عنصر أساسي في أفغانستان التي يسودها السلام. ولم يعد من الممكن تجاهل بناة السلام والناشطين الشباب. ومع ذلك، وفي الوقت نفسه، يدفع المدنيون، ولا سيما منهم النساء والشباب والأطفال، أغلى ثمن في النزاع.

وإذ نشهد أكثر الهجمات فتكا منذ أكثر من عقد في باميان، وهي أحد الأماكن التي ظلت آمنة نسبيا في أفغانستان، فإنها تضرب الآمال الأفغانية في الصميم، وهي آمال بدأت بالفعل في التلاشي. وتدين الجمهورية الدومينيكية بشدة تلك الهجمات وغيرها من الهجمات التي شُنت مؤخرا على المدنيين. وهي غير مقبولة. ويجب مساءلة مرتكبيها.

وندعو جميع الأطراف إلى وقف هذه المعاناة فورا، وإعلان وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية. ويجب على الأطراف احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وفي سياق حقوق الإنسان، مثل تيسير وصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين الذين هم في أمس الحاجة إليها على نحو آمن وبدون عوائق.

إن صياغة الإطار الوطني للسلام والتنمية في أفغانستان للفترة 2021-2025، تشكل خطوة هامة إلى الأمام من جانب حكومة أفغانستان لمعالجة مسألة بناء الدولة وبناء السلام. وقد أظهر مؤتمر أفغانستان لعام 2020، الذي عقد قبل بضعة أسابيع، التأييد السياسي الذي يتمتع به البلد من جانب المجتمع الدولي، حيث بلغت التعهدات 3 بلايين دولار لتنمية أفغانستان بحلول عام 2021، بما في ذلك تنفيذ الإطار، وما مجموعه 12 بليون دولار على مدى أربع سنوات.

وفي ظل هذه الخلفية، اسمحوا لي أن أؤكد أن حماية الطفل تستحق اهتماما أكبر. وندعو حكومة أفغانستان إلى التنفيذ الكامل لخطة عملها لعام 2011 وخريطة الطريق لعام 2014 لإنهاء ومنع تجنيد

الأطفال واســـتخدامهم، وتعزيز الإطار القانوني والتشـــغيلي لحماية الأطفال واعتماد معيار موحد لإعادة إدماج الأطفال.

كمـا نحـث حركـة طـالبـان أيضـــا على احترام الالتزامـات التي تعهـدت بهـا بموجـب اتفـاق 29 شـــباط/فبراير، ولا ســـيما بقطع العلاقات مع المنظمات الإرهابية الدولية، بما في ذلك تنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية في العراق والشام، والحيلولة دون أن يصبح البلد مرة أخرى ملاذا للإرهاب الدولي.

وتمر الحالة الأمنية والإنســانية في أفغانســتان حاليا بمنعطف حرج. وســيحتاج نحو 18,4 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية بحلول عام 2021. ويرتبط هذا العدد المذهل ارتباطا مباشرا باستمرار احتدام النزاع، والجفاف الشديد والكوارث الطبيعية الأخرى، والتوتر الإضافي الناجم عن تأثير مرض فيروس كورونا. وفي هذا الصـــدد، لا تزال أفغانســـتان تواجه مســـتويات مقلقة من انعدام الأمن الغذائي. ووفقا لتقرير الأمين العام (S/2020/1182)، هناك 16,9 مليون شـخص يواجهون حالات تصـل إل مسـتوى الأزمة أو مسـتوى الطوارئ – وهو أحد أعلى الأرقام في العالم.

ويكتسي التعاون والتنسيق بين حكومة أفغانستان والأمم المتحدة، ولا سيما بعثة الأمم المتحدة لتقديم المســاعدة إلى أفغانســتان، والمجتمع المدني، أهمية حاسـمة لتحسـين تلك الحالة الإنســانية الخطيرة. ونظل متفائلين بإمكانية معالجة الفجوة التمويلية في خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2020.

ومن واجبنا، كجزء من المجتمع الدولي، الوفاء بآمال المرحلة الجديدة التي تنتظر الشعب الأفغاني. وقد حان الوقت للجهود الجماعية وزيادة الالتزام.

المرفق السابع

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسن

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للممثلة الخاصة ليونز والسفير ديان تريانسياه دجاني، وكذلك ممثلة الشباب الأفغاني لدى الأمم المتحدة، السيدة شكولا زدران، على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة والثاقبة.

ونشيد بالإجراءات التي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ولا سيما في مجال تعزيز دور المرأة في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ودعم العدالة الانتقالية، وإشراك المجتمع المدني، وحماية حقوق الإنسان في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد. وتؤيد إستونيا بقوة هذه الجهود، ونحن دائما على استعداد لاستكشاف السبل التي يمكن من خلالها للأمم المتحدة ومجلس الأمن زيادة مساعدة البعثة في مساعيها.

وبالحديث عن الظروف الصعبة، لا تزال الحالة الأمنية في أفغانستان تثير قلقا بالغا. فقد زادت الاشتباكات المسلحة بنسبة 38 في المائة هذا العام، ولا يزال النزاع يلحق خسائر فادحة بالسكان المدنيين. وليس هناك أي مبرر على الإطلاق للهجمات المتعمدة على موظفي الرعاية الصحية والصحفيين والمرافق التعليمية. ومن الضروري أن يتم التحقيق في هذه الجرائم ومحاسبة مرتكبيها.

ونحن نشجب الهجمات على الأطفال بأشد العبارات. وينبغي أن تكون لدى البعثة القدرة اللازمة لرصد الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد الأطفال والإبلاغ عنها، وينبغي أن تساعد الجهود الرامية إلى تعزيز حماية الأطفال. ونتفق مع وجهة نظر الأمين العام بأنه من الأهمية بمكان أن تعترف جميع أطراف النزاع بالضرر الذي وقع، وأن تعالجه، مع إدماج العدالة التي تركز على الضحايا في عملية السلام.

وتشكل الحالة الإنسانية تحديا آخر، حيث تضاعف عدد المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية ليبلغ رقما قياسيا هو 18,4 مليون شخص. وتلك ظروف لم يسبق لها مثيل. ومن الأهمية بمكان دعم جهود البعثة لزيادة إتاحة المعونة الإنسانية لمن هم في أمس الحاجة إليها. وفي مؤتمر المانحين المعقود يومي 23 و 24 تشرين الثاني/نوفمبر، جدد المجتمع الدولي، بما فيه إستونيا، التزامه بمرافقة أفغانستان في طريقها نحو السلام والأمن والاستقرار والديمقراطية والازدهار والاعتماد على الذات.

لقد دعا المجتمع الدولي بأسره والأمين العام والمجلس مرارا وتكرارا إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. ونكرر اليوم مرة أخرى دعوتنا إلى وقف فوري ودائم وشامل لإطلاق النار لإنقاذ الشعب الأفغاني من المزيد من المعاناة التي لا طائل منها، وتهيئة بيئة مواتية لإحلال السلام المستدام في البلد، فضلا عن تحقيق الاستقرار في المنطقة. ويجب على جميع الأطراف، ولا سيما حركة طالبان، أن تفي بالتزاماتها وأن تعمل على إنهاء العنف لإنقاذ أرواح المدنيين.

وهذا عام حاسم بالنسبة لأفغانستان. وهناك فرصة تاريخية لتحقيق السلام والاستقرار لجميع الأفغان بعد عقود من المعاناة الإنسانية الهائلة. ونرحب بالاتفاق بين الطرفين بشأن مدونة قواعد السلوك، الذي فتح الباب أمام مناقشة بنود جدول الأعمال المتعلقة بمفاوضات السلام. ومن الضروري أن تستأنف الأطراف محادثات السلام بدون تأخير في 5 كانون الثاني/يناير، بعد انتهاء الوقفة التي اتفقت عليها لمدة ثلاثة أسابيع. وحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق النساء والأطفال، غير قابلة للتصرف وينبغي أن تكون على رأس

الأولويات في جدول أعمال المفاوضــات. وينبغي الحفاظ على المكاسـب التي تحققت على مدى السـنوات الـ 19 الماضية والتي يكفلها الدستور الأفغاني، ومواصلة تعزيزها خلال المحادثات.

وأود أن أذكّر بنظام الجزاءات المفروضـــة على حركة طالبان وولاية فريق الدعم التحليلي ورصـــد الجزاءات الذي يدعم لجنة مجلس الأمن المنشـــأة عملا بالقرار 1988 (2011). إن إســـتونيا مقتنعة بأن اسـتعراض التدابير وقوائم الجزاءات ينبغي أن يظل مبنيا على الشـروط وأن يكون صــارما في نظره فيما إذا كانت حركة طالبان أحرزت تقدما كبيرا في الحد من العنف.

ومن دواعي سـرورنا أن رئيس أفغانسـتان أصـدر مؤخرا مرسـوما بإنشـاء مجلس أعلى للمرأة، يهدف إلى دعم تمكين المرأة وتنفيذ التزامات الحكومة فيما يتعلق بحقوق المرأة. إننا نؤيد بقوة مشاركة مختلف الفئات السـياسـية والاجتماعية في مفاوضـات السـلام، ولا سـيما المشـاركة المجدية للنسـاء والشـباب والأقليات. ومن الضروري حماية حقوقهم وتعزيزها في جميع مراحل عملية السلام.

ولدي سؤال لممثلة الشباب الأفغانية، السيدة زادران. يبلغ ثلثا سكان أفغانستان 24 عاما من العمر أو أقل، وتقع على عاتقهم المهمة الكبيرة المتمثلة في إعادة بناء بلدهم. فما هي طرق تمثيل الشـــباب في مفاوضات السلام، وهل يُستمع لآرائهم؟

إن التسوية السياسية المستدامة هي الحل الوحيد القابل للتطبيق. وندعو جميع الأطراف إلى العمل بسرعة ودفع عملية السلام قدما والوفاء بالتزاماتها بإنهاء العنف وإحلال السلام. وما زلنا نأمل في أن تتمكن حكومة أفغانستان وطالبان من الاستفادة من الزخم الحالي.

أخيرا، نود أن نشـــكر ألمانيا وإندونيســـيا على عملهما الدؤوب والمهني بوصـــفهما القائمتين على الصياغة بشأن ملف أفغانستان في المجلس. ونأمل أن نكون مع النرويج خلفيهما الجديرين.

المرفق الثامن

بيان نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، ناتالي برودهيرست إستيفال

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أولا وقبل كل شـــيء، أتوجه بالشـــكر إلى مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم وعلى عملهم لتعزيز السـلام في أفغانســتان بدءا، بطبيعة الحال، بديبورا ليونز رئيســة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المسـاعدة إلى أفغانســتان. إنني أثني عليها وأشـكرها على جهودها. وأود كذلك أن أشـيد بعمل إندونيسـيا الرائع والتزامها بصـــفتها رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشـأن تنظيم الدولة الإسـلامية في العراق والشـام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1988 (2011)، وبوصفها مشاركة في الصياغة إلى جانب ألمانيا. فقد اضطلعتا بعمل رائع حقا. أخيرا، أشكر السيدة شكولا زادران، التي تشكل شهادتها القوية وشجاعتها وتصميمها بارقة أمل على طريق أفغانستان الطويل نحو السلام.

وأود أن أشاطركم ثلاث نقاط اليوم.

أولا، أود أن أشـدد على ضـرورة أن تبدأ مفاوضـات السـلام بين الأطراف الأفغانية أخيرا بداية موضـوعية. والاتفاق الذي تم التوصـل إليه في 2 كانون الأول/ديسمبر بشـأن مدونة قواعد السـلوك لمحادثات السلام تلك خطوة أولى مشجعة. ولكنني ألاحظ أن التوصل إلى ذلك الاتفاق استغرق ثلاثة أشـهر وأن هناك الكثير من العمل لا يزال ينتظر الإنجاز. وفي هذا الصـدد، أشـير إلى أن المشـاركة الكاملة والتامة للنسـاء، تمشـيا مع الخطة المتعلقة بالمرأة والسـلام والأمن، أمر أسـاسـي للغاية لتحقيق سـلام دائم. وتوطيد المكاسـب الديمقراطية هو، بطبيعة الحال، شرط لا بد منه للسلام.

ثانيا، أود أن أذكّر بأنه يجب أن تظل مكافحة الإرهاب أولوية للمجتمع الدولي. وتدين فرنسـا بأشـد العبارات الهجمات الإرهابية الأخيرة، بما في ذلك اغتيال الصـحفيين وممثلي وسائط الإعلام، المشار إليه في الإحاطات. فهذه الهجمات تهدد حرية التعبير وأسس المجتمع الأفغاني وتعرقل جهود السلام. وما زال مستوى العنف الحالي مرتفعا بشـــكل غير مقبول. ولا يزال النزاع في أفغانســـتان يودي بحياة عدد كبير جدا من المدنيين، لا ســيما بين النســاء والأطفال. ودعوة الأمين العام إلى وقف فوري لإطلاق النار، وفقا للقرار 2532 (2020)، أسـاسـية. وبالإضـافة إلى ذلك، كما ورد ذكره، فإن مكافحة المخدرات على جميع الجبهات – من الوقاية إلى القضـــاء على الإنتاج – أمر بالغ الأهمية كذلك إذا أردنا أن نكفل ســـلاما دائما في أفغانستان.

ثالثا، لا يمكن إحراز تقدم نحو السـلام ما لم تلتزم جميع أطراف النزاع التزاما تاما بالمحادثات. وفي هذا الصـــدد، لا يزال يتعين على طالبان أن تبرهن على مدى التزامها. وإذ ننظر في تجديد ولاية فريق الدعم التحليلي ورصـــد الجزاءات الملحق بلجنة مجلس الأمن المنشـــأة عملا بالقرار 1988 (2011)، أود أولا أن أثني على عمل الخبراء وأن أشـــير إلى أهمية لجنة جزاءات القرار 1988. وعملا بالقرار 2513 (2020)، لا يمكن مراجعة قائمة الجزاءات إلا إذا قطعت طالبان تعهدات جدية وذات مصـــداقية بالحد من العنف والالتزام بالمفاوضات والتخلي عن جميع الأنشطة التي تهدد السلام والاستقرار والأمن في أفغانستان.

وكما برهنا مرة أخرى في مؤتمر أفغانستان لعام 2020، الذي عقد في جنيف، فإننا ملتزمون التزاما راسخا بالسلام. والدليل على ذلك التزام الاتحاد الأوروبي، في الشهر الماضي، بتقديم 1,2 بليون يورو على مدى أربع سنوات في شكل معونة طارئة ومساعدات طويلة الأجل لدعم تحديث البلد وتنميته الديمقراطية المستدامة، بما في ذلك مكافحة الفساد ولصالح بناء المؤسسات، فضلا عن المساعدة على تحسين حياة الأفغان اليومية، ولا سيما عن طريق الحد من الفقر. غير أن هذا الدعم ليس دعما أعمى؛ إنه مشروط بالمحافظة من المكاسب الديمقراطيّة التي تحققت خلال السنوات العشرين الماضية.

في الختام، أود أن أعيد التأكيد على أنه يتعين ألا يتم تحقيق السلام بأي ثمن. فمكافحة إفلات المجرمين من العقاب أمر أساسي للغاية. ويجب أن تكون حماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجالين الإنساني والطبي، أولوية مطلقة ويجب على جميع الأطراف أن تحترم التزاماتها، وفقا للقانون الدولي الإنساني.

المرفق التاسع

بيان الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، كريستوف هويسغن

أود أن أبدأ، أولا وقبل كل شيء، بتوجيه الشكر إلى السيدة ديبورا ليونز، الممثلة الخاصة للأمين العام، على إحاطتها.

ولا يسعني إلا أن أردد أن عام 2020 أظهر تحولا عميقا في التطورات في أفغانستان. فخلال الأسابيع القليلة الماضية، شهدنا مرة أخرى سنة من الأمل، ولكن كذلك من اليأس. إننا نرى عملية السلام تكتسب زخما في الدوحة، ولكنها تشهد أيضا عنفا يصل إلى أعلى مستوياته. ووفقا لمؤشر السلام العالمي، فإن أفغانستان هي أقل البلدان سلاما في العالم. ومن دواعي القلق الشديد أن الهجمات تستهدف البنية التحتية، ولا سيما المدارس. إن قتل المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين كابوس. وقبل بضعة أيام، قُتل نائب حاكم كابول. إن هذا أمر لا يمكن تحمله. ويجب أن يتوقف العنف. وينبغي لنا أن نكون متحدين في مجلس الأمن وأن ندعو إلى إنهاء العنف.

وفيما يتعلق بعملية السلام، لا يسعني إلا أن أردد ما قالته السيدة ليونز. فالدوحة إنجاز رائع حقا. وأود أن أهنئ أصدقاءنا الأفغان والأمريكيين والقطريين والشركاء الكثيرين الذين جعلوا ذلك ممكنا. والاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن النظام الداخلي أمر هام. وهذه علامات إيجابية مبكرة، ولكنها تعطينا الأمل في محادثات مستقبلية. إننا لم نصل إلى تلك المرحلة بعد. ويتعين على الجانبين الآن أن يستغلا الأيام العشرين المقبلة بحكمة وأن يتشاورا مع قيادتيهما وقواعدهما بشأن المقترحات المطروحة على الطاولة وسبل المضي قدما.

وقرر فريق التفاوض في الحكومة الأفغانية أن يتحدث إلى الشباب. إن سماع أن الشباب قد استُبعدوا حتى الآن من عملية السلام أمر يبعث على القلق الشديد. لقد قلنا دائماً، من وجهة نظرنا، إن من الضروري للغاية أن تكون المرأة ممثلة في كلا الجانبين. ونأمل في تجديد الالتزام بالطريق نحو تسوية سياسية ومستقبل سلمي لأفغانستان.

ونحن بحاجة إلى وقف كامل ودائم لإطلاق النار. إن استراتيجية حركة طالبان في التفاوض من ناحية ومواصلة العنف من ناحية أخرى استراتيجية خبيثة للغاية. فإذا كانت طالبان تريد السلام حقاً للبلد، فلماذا تواصل تدمير البنية التحتية والمدارس؟ لماذا يدمرون وطنهم الأم إذا كانوا يريدون أن يكونوا جزءاً من الحكومة؟ يجب أن يتوقف هذا.

وستواصل ألمانيا عملها لدعم عملية السلام بالتعاون الوثيق مع شركائها، بما في ذلك إندونيسيا شريكتنا في الصياغة، فضلاً عن النرويج وأوزبكستان وقطر والولايات المتحدة.

وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، أرحب بأن السيدة ليونز قد اختارت أن تضطلع بدور نشط من خلال الإبقاء على فريق صغير في الدوحة لدعم المفاوضات. ومن المهم جداً أن تسمع الأطراف المتفاوضة منها ما يتوقعه المجتمع الدولي وما يتوقعه الشعب الأفغاني. وآمل أن نتمكن من إطلاق منتدى من الشركاء الإقليميين والدوليين الرئيسيين لزيادة تعزيز الجهود الرامية إلى دعم المفاوضات.

ويتعين على الأمم المتحدة والبعثة أن تواصلا الاضطلاع بدور هام في أفغانستان في حماية حقوق الإنسان، وحماية النساء والأطفال، وتعزيز التنمية المستدامة، وحماية حقوق الأقليات باستخدام نهج يركز

على الضحايا. وما يثير القلق حقاً هو الاتجار بالمخدرات التي نحتاج إلى مواصلة مكافحتها. لا تزال هذه المهام مهمة للأمم المتحدة وللمجتمع الدولي بأسره.

وفيما يتعلق بالمساعدة الدولية، كان مؤتمر جنيف ناجحاً. وقد أرسل إشارة قوية على استمرار الدعم الدولي. وتعهدت البلدان في المجموع بتقديم أكثر من 3,3 بلايين دولار. ويسعدني سعادة كبيرة أن أؤكد أن ألمانيا وحدها تعهدت بتقديم أكثر من 500 مليون دولار من أموال المساعدة الدولية وتحقيق الاستقرار. ولا تزال ألمانيا ثاني أكبر مانح لأفغانستان.

والمساعدة مرتبطة بشروط تقدرها الحكومة الأفغانية نفسها تقديراً كبيراً. ويجب على الحكومات الأفغانية الحالية والمقبلة أن تطبق نفس المعايير فيما يتعلق بكفالة حقوق الإنسان، وحماية النساء والأقليات، والحفاظ على الإنجازات الدستورية التي تحققت في السنوات الـ 19 الماضية، ومكافحة الفساد.

لقد كانت جائحة فيروس كورونا تحدياً هائلاً، ونعلم أننا بحاجة أيضاً إلى تقديم الدعم لأفغانستان في هذا الصدد. تحتاج أفغانستان إلى المزيد من المساعدة الدولية الموثوقة لتلبية جميع احتياجاتها الإنسانية. ولم يتم الوفاء إلا بنسبة 50 في المائة من التعهدات المعلنة لخطة الاستجابة الإنسانية. أعرف أن هناك احتياجات متنافسة، ولكن يمكننا أن يكون أداؤنا أفضل من ذلك.

وفيما يتعلق بنظام الجزاءات، لا نرى حتى الآن أسباباً كافية لرفع الجزاءات المفروضة على حركة طالبان أو التقليل من صلتها المباشرة بالإرهاب.

وأشكر وزارة الخارجية الأفغانية ومنظمة ”الأفغان من أجل فكر تقدمي“ غير الحكومية والزملاء في سفارة كابل على اختيار السيدة شكولا زادران ممثلة للشباب. فقد أوضحت إحاطتها الرائعة أوجه القصور. لقد استمعنا إليها، نحن مجلس الأمن، ولكن ينبغي أن يستمع إليها الجميع، بما في ذلك الحكومة الأفغانية والجمهور الأفغاني. وإذا أريد للسلام أن يتحقق، فعلى حركة طالبان أن تفهم المسائل التي طرحتْها – الحاجة إلى حماية الشباب والحفاظ على ما تحقق خلال السنوات القليلة الماضية في أفغانستان فيما يتعلق بدور مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية من أجل السلام في البلد. ولا يكفي الحفاظ على هذه المكاسب، بل يجب تعزيزها.

ونحن بحاجة إلى التزام راسخ بحقوق الإنسان المكفولة دستورياً للجميع في أفغانستان. وسنواصل دعم منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. فهي عماد أفغانستان الديمقراطية. والمرونة أمر أساسي أيضاً. ويجب محاكمة كل من يرتكب جريمة حرب. فلا يمكن أن تكون هناك مصالحة أو مستقبل سلمي للبلد إذا ساد الإفلات من العقاب.

وأود أن أشكر إندونيسيا على جهودها التي بذلتها خلال السنتين الماضيتين بصفتها مشاركة في صياغة القرارات. لقد كان عملاً شاقاً للغاية، ولكن كان من الرائع العمل مع إندونيسيا. وأتمنى لخلفائنا حظاً سعيداً. وأنا متأكد من أن إستونيا والنرويج ستقومان بعمل ممتاز.

وستواصل ألمانيا دعم ملف أفغانستان في الأمم المتحدة. ونحن فخورون جداً بأن نكون الميسرين لقرار الجمعية العامة 75/90، الذي اتخذ في الأسبوع الماضي، والذي أعرب عن تضامن أوسع نطاقاً لأعضاء الأمم المتحدة مع أفغانستان. تقف الأمم المتحدة داعمة لعملية السلام. ونحن سعداء جداً لأننا حصلنا على 130 صوتاً مؤيداً للقرار – جاء كثير منها من بلدان المنطقة، مثل إيران. بل إننا حصلنا على

دعم بعض المشـاركين في تقديم مشـروع القرار من المنطقة، مثل كازاخسـتان وطاجيكسـتان ومنغوليا. وعلى الرغم من وجود 130 صـوتاً مؤيداً، نأسـف لأن أربعة بلدان لم تصـوت تماشـياً معنا. فقد كنا نود أن تكون معنا في التصويت. ومن المؤسف أن بلدين منها هما بالفعل عضوان دائمان في المجلس.

المرفق العاشر

بيان الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، ديان تريانسياه دجاني

أشكر السيدة ديبورا ليونز، الممثلة الخاصة للأمين العام لأفغانستان، والسيدة شكولا زادران على إحاطتيهما الملهمتين اللتين تنبئاننا بالكثير. ونتقدم بتعازينا إلى جميع ضحايا الهجمات الإرهابية. وأود أيضاً أن أرحّب في هذه الجلسة الهامة بالسفيرة أديلا راز والسفير مجيد تخت راوانجي.

وإنني أكرر ما قاله زميلنا الألماني، وأعرب عن تقدير إندونيسيا لجميع أعضاء مجلس الأمن على تعاونهم معنا ودعمهم لنا بوصفنا القائمين على الصياغة في ملف أفغانستان بمجلس الأمن.

إن المجتمع الدولي يدعم أفغانستان. وسيكون دعمنا لأفغانستان تنعم بالسلم والازدهار وتعتمد على ذاتها موجوداً في الوقت الذي تمضي فيه قدماً. ويتجلى توافق الآراء ذاك بشأن الدعم الدولي، في جملة أمور، من خلال إطار الشراكة من أجل أفغانستان، الذي اعتمد في مؤتمر أفغانستان لعام 2020 الذي عقد في جنيف. هذا هو الوقت المناسب لأفغانستان. وتتشرف إندونيسيا بأن تكون جزءاً من هذه اللحظة التاريخية بينما يبذل الأفغان جهوداً لتحقيق وعد السلام الذي تبشر به مفاوضات السلام. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد على ثلاث نقاط:

أولاً، يجب أن يتوقف العنف ويجب حماية المدنيين. إن المستوى الحالي للعنف والخسائر البشرية العالية في صفوف المدنيين أمر غير مقبول. ولا تزال التهديدات مستمرة، بما في ذلك تهديدات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ويساورنا القلق من أن تلك التهديدات يمكن أن تتصاعد إذا لم تعالج بفعالية.

والهجمات الأخيرة التي أعلن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عنها، ضد المرافق التعليمية والصحفيين، هي اعتداء مباشر على جيل المستقبل وعلى حرية التعبير. وندين تلك الهجمات الإرهابية. ويجب على جميع الأطراف حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. إن الالتزام بالقانون الدولي الإنساني ليس خياراً، بل هو واجب. كما أن ضمان سلامة المدنيين سيبني ثقة الشعب الأفغاني. وينبغي أن يترجم التقدم في مفاوضات السلام إلى تقدم في الميدان. ويجب على حركة طالبان أيضاً أن توقف هجماتها ضد الأبرياء.

ثانياً، يجب أن تستمر عملية سلام شاملة للجميع وأن يتواصل السعي إلى السلام. وينبغي لجميع الأطراف أن تسعى إلى وقف دائم وشامل لإطلاق النار كجزء من الجهود الرامية إلى ضمان عملية سياسية شاملة. ونشدد على ضرورة التنوع ومشاركة جميع شرائح المجتمع الأفغاني في عملية السلام وبناء الدولة. فهذا هو المقصود من شعار عملية يقودها الأفغان ويملكون زمامها. والدور الذي يؤديه الشباب بوصفه جيل المستقبل في أفغانستان ودور النساء لا غنى عنهما. وتشكل مشاركة المجموعتين السبيل لتحقيق السلام المستدام.

وترحب إندونيسيا بالتقدم الذي أحرزه الطرفان المتفاوضان من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن القواعد الاجرائية. وهو معلم هام، لأن هذه القواعد ستوجه المفاوضات. وهذا الاتفاق أيضا دليل على أنه، حيثما توجد الإرادة، يمكن التوصل إلى حل وسط. ونشيد بكلا الطرفين على جهودهما.

وينبغي لكلا الطرفين مواصلة الانخراط في حوار بناء بغية صون مصالح المواطنين الأفغان جميعا، أي المصالحة والسلام والتنمية. ونشيد بإسهام لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار

1988 (2011) في المساعدة على تعزيز السلام ودعم عملية السلام من خلال منح استثناءات تتيح السفر. وتحقيقا لتلك الغاية، فإننا نؤيد تمديد ولاية فريق الرصد.

ثالثا، ينبغي الإبقاء على الدعمين الإقليمي والدولي. تصب التنمية المستدامة والاستقرار والسلام في أفغانستان في مصلحة كل بلد في المنطقة وخارجها. وسيسفر السلام المستدام وأفغانستان المرتبطة ارتباطا جيدا بمنطقتها عن قدر أكبر من التجارة والأمن الإقليميين، الأمر الذي سيعود بالفائدة على الجميع.

إن زيادة التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والمخدرات وغيرها من الجرائم المنظمة يمثل السبيل لتحقيق الاستقرار في البلد. ونشيد بالشركاء الإقليميين والدوليين لحفزهم الجهود لصالح أفغانستان. وينبغي أن تستمر هذه الجهود، لأن البلد سيحتاج إلى دعم لإعادة الإعمار.

كما أن دور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان هام للغاية. ونشيد بالبرامج المفيدة العديدة التي تضطلع بها البعثة في مجالات عملية السلام والمصالحة وحماية المدنيين وحقوق الإنسان ومكافحة الفساد والإصلاح الانتخابي وتعزيز التجارة والأنشطة الاقتصادية.

وكدولة مشاركة في الصياغة مع ألمانيا بشأن قرار تجديد ولاية البعثة (القرار 2543 (2020))، فلا شيء أكثر بهجة من رؤية إسهامات البعثة الملموسة على أرض الواقع تحدث فرقا بالنسبة للأفغان العاديين. وهنا نشعر أن مجلس الأمن هو الأكثر نجاحا، وأن ثقة الناس في تعددية الأطراف تتعزز.

إن دعم إندونيسيا لأفغانستان لن ينقطع. وسواء في مفاوضات السلام الأفغانية كبلد مضيف لفريق الدعم، أو في إطار المساعدات الثنائية، أو في مجال التدريب، أو في دعم مشاركة المرأة، سيظل دعمنا ثابتا. ويمكنني أن أشهد على واقع أن رفاه وتقدم المرأة والفتاة الأفغانيتين تحتلان مكانة خاصة في قلب وزيرة خارجيتنا، السيدة ريتنو مارسودي. ويشكل ذلك أيضا أولوية بالنسبة لإندونيسيا.

وبما أن هذه هي الجلسة الأخيرة لإندونيسيا في المجلس بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، اسمحوا لي أن أسجل أن مشاركتنا في الصياغة فيما يخص ملف أفغانستان كانت تجربة مثرية خلال فترة عضويتنا في المجلس. ونشكر أيضا السيد كريستوف هويسغن وزملاءنا الألمان، ولا سيما السيد فريدريك شرودر، على تعاونهم الوثيق. وأود شخصيا أن أشكر نائبتي في مجال التنسيق السياسي، كارتيكا هاندارونغروم، على تولي هذا الملف الهام وعلى العمل الرائع الذي قامت به.

وأخيرا، بذلنا قصارى جهدنا لمساعدة شعب أفغانستان. وليطمئنن إلى أن إندونيسيا، ورغم أنها لن تكون عضوا في المجلس العام المقبل، إلا أنها ستظل صديقة للشعب الأفغاني. وستظل إندونيسيا ملتزمة التزاما كاملا تجاه البلد. وقلوب الشعب الإندونيسي معه. وعلى حد تعبير مثل أفغاني قديم: "بعد كل عاصفة مطر شديدة تسطع الشمس"، ومن قلب إلى آخر، هناك دائماً سبيل لتحقيق السلام، إذا رغب المرء في ذلك. وليكن الله معنا جميعا، ونحن نسعى لإحلال السلام في أفغانستان.

المرفق الحادي عشر

بيان نائب الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، أوغي نياندو

[الأصل: بالفرنسية]

اسـمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشـكر إلى مقدمي الإحاطات، الممثلة الخاصـة للأمين العام ليونز، والسـفير دجاني، والسـيدة زادران، على إحاطتهم التي كانت مفيدة للغاية. وأود أيضـا أن أغتنم هذه الفرصـة لأكرر إدانتنا للهجمات المسـتمرة على الأهداف المدنية في أفغانسـتان، ونعرب عن تعازينا للضـحايا وأسـرهم والشعب الأفغاني، ونتمنى الشفاء العاجل للمصابين.

ولم تُتابع على أرض الواقع الدعوات والالتزامات العديدة التي تعهدت بها الأطراف المتحاربة بالحد من العنف. ونود أن نشـجع جميع أصـحاب المصـلحة على الالتزام من جديد بإسماع صـوت اللاعنف، وهو شـرط ضـروري لنجاح المحادثات الجارية بين الطرفين الأفغانيين. وفيما يتعلق بهذه المحادثات، نأمل في تحقيق تقدم ملموس في أقرب وقت ممكن، ونتطلع إلى الجولـة الثـانيـة، التي تمثـل خطوة حـاسـمـة لمستقبل أفغانستان.

بيد أن إنهاء الحرب في أفغانسـتان سـيتطلب أكثر بكثير من مجرد المحادثات. وفي الواقع، من الضروري، لضمان الانتقال الكامل إلى السلام، إرساء أساس متين لعملية سلام شاملة. وتحقيقا لتلك الغاية، من الضروري إشراك جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك مختلف قطاعات المجتمع المدني – من النساء والشـباب والأقليات والصـحفيين. ويؤيد النيجر هذا الإشـراك، لأن مشـاركة جميع الأطراف – ومنحها مكانا مجديا على طاولة المفاوضات – أمر أساسي لنجاح المناقشات، وبالتالي لتحقيق السلام والتنمية المستدامين.

ويجب علينا أن نسـاعد الحكومة الأفغانية لا لتوطيد وتعزيز حقوق المرأة وحقوق جميع الفئات السـكانية، بل ولتوطيد التقدم المحرز على مدى العقدين الماضـيين، على النحو المذكور في تقرير الأمين العام (S/2020/1182). ويعني دعم أفغانسـتان أيضـا مسـاعدة حكومتها على إصـلاح قواتها الدفاعية والأمنية وإضـفاء الطابع المهني عليها، وتنفيذ آليات للحوكمة الرشـيدة، وتحقيق توافق وطني في الآراء بشـأن العلاقات المستقبلية بين مختلف الفئات، على النحو الذي اقترحه الخبراء.

وأخيرا، كما نعلم جميعا، فإن بناء السـلام الدائم يتطلب دائما معالجة الأسـباب الجذرية للنزاع. وفي ذلك الصـدد، نود أن نشـدد على الدور الذي يؤديه الاقتصـاد السليم والشـامل للجميع، ولكن أيضـا على أهمية التزام المجتمع الدولي تجاه الشـعب الأفغاني، وخاصـة في تخفيف الآثار المأسـاوية لمرض فيروس كورونا، ومواصلة دعمه الذي لا غنى عنه للبلد.

المرفق الثاني عشر

بيان نائبة الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، آنا إيفستغنيفا

[الأصل: بالروسية]

نشكر رئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، السيدة ديبورا ليونز، على إحاطتها. ونشكر أيضا الممثل الدائم لإندونيسيا رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1988 (2011) على إحاطته عن عمل تلك الهيئة الفرعية للمجلس. واستمعنا أيضا بعناية إلى الإحاطة التي قدمتها ممثلة المجتمع المدني الأفغاني.

لقد دعمت روسيا بشكل لا يتزعزع أنشطة البعثة. ونعتقد أن البعثة تضطلع بدور هام في تنسيق المساعدة الإنسانية الدولية المقدمة إلى البلد، ونلاحظ العمل المتفاني الذي يقوم به موظفو الأمم المتحدة في أفغانستان، لا سيما في ظل جائحة فيروس كورونا. لقد درسنا عن كثب تقرير الأمين العام عن الحالة في البلد (S/2020/1182)، ونود أن نقدم الملاحظات التالية.

إن عملية السلام في أفغانستان هي محور الاهتمام. وفي الجلسة السابقة لمجلس الأمن بشأن هذه المسألة في أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.8759)، أشرنا إلى أنه حدثت بعض التطورات الإيجابية نحو المصالحة الوطنية، ومن بينها المفاوضات الأفغانية التي بدأت في 12 أيلول/سبتمبر في الدوحة، والتي حظيت بدعم واسع النطاق من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك شركاء أفغانستان من مختلف أنحاء المنطقة والعالم.

وقد رحبت روسيا بذلك الحدث بعد الشهور الطويلة من المناقشات التي جرت منذ توقيع الاتفاق بين الأمريكيين وحركة طالبان في 29 شباط/فبراير. وعلينا ألا ننسى اللحظة التي سبقت هذا التطور، وكانت لحظة حاسمة في تاريخ هذا البلد: فقد اتفق الطرفان في نهاية المطاف على تقديم تنازلات وتحرير السجناء. وتوصلا خلال الأشهر الثلاثة الماضية إلى اتفاقات بشأن النظام الداخلي لعملية التفاوض.

ولكن ما زال هناك طريق طويل يتعين قطعه من أجل إحراز تقدم حقيقي. ونرى في هذه المرحلة أن الحوار بين الفصائل الأفغانية قد أجل لثلاثة أسابيع – حتى 5 كانون الثاني/يناير 2021. ونأمل ألا تعني تلك الوقفة من قبل الطرفين أن العملية ستتوقف. ونحن على اقتناع راسخ بأنه يجب أن تستهدف جميع الجهود المبذولة الآن بدء مفاوضات موضوعية لم يشرع فيها الطرفان بعد.

وإزاء هذه الخلفية، لا يزال يساورنا القلق إزاء الحالة الأمنية في أفغانستان. لقد أذهلنا مستوى العنف غير المسبوق في البلد. فتقرير الأمين العام يشاطر الآراء بشأن تزايد عدد الضحايا بين السكان المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال. وهذه التقييمات مروعة حقا.

إن البلد يتعرض لهزات بشكل منتظم من جراء الهجمات الإرهابية التي أصبحت للأسف حدثا يوميا للشعب الأفغاني. وهذا دليل آخر على وجود عناصر إرهابية من مختلف الأنواع في البلد. فتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام يقف وراء العديد من الهجمات الواسعة النطاق. ونرى أن جناحه الأفغاني لم يتوقف عن العمل، بل على العكس من ذلك، لا يزال يحتفظ بقدرته على نشر النشاط الإرهابي في جميع أنحاء آسيا الوسطى المجاورة بل وزيادتها. ذلك، ناهيك عن أنه لا تزال هناك خلايا من المقاتلين الإرهابيين

الأجانب في البلد، كما كان الحال في السابق، وقد اكتسب العديد منهم خبرة عسكرية في سورية والعراق. ومن بين أحدث التأكيدات المحزنة على ذلك، الهجوم على جامعة كابول والهجوم الصاروخي على العاصمة.

وكذلك لا يمكننا أن نكون متفائلين بشأن الخطر الذي تشكله المخدرات. وقد اتخذت كابول بعض التدابير، ولكننا لم نشهد أي تقدم محدد في مكافحة المخدرات. ونتعامل للعام الثاني على التوالي مع حالة تأخر فيها نشر آخر تقرير لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وكان أملنا أن نسمع اليوم تقييمات موضوعية للمشكلة من ممثل المكتب. ولكن كما يعلم أعضاء المجلس، عرقل مشاركته عدد من الوفود. وهذا يثير سؤالا: هل من الممكن أن بعض البلدان لا تريد ببساطة أن ترى الحالة الحقيقية والمحزنة فيما يتعلق بالمخدرات في أفغانستان؟ ونعتقد أن محاولات إخفاء وجود تهديدات المخدرات والإرهابيين في أفغانستان أو التقليل من شأنه أمر غير مقبول.

ونحن مقتنعون بأن ثمة حاجة إلى بذل جهود جماعية من قبل الأطراف الفاعلة الدولية والإقليمية لتحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان والمساعدة على تيسير انتعاش البلد بأسرع ما يمكن. فالشعب الأفغاني بحاجة إلى تضامننا في هذا المنعطف. وتواصل روسيا العمل مع جميع الأطراف الأفغانية، بوصفها صديقة وجارة لأفغانستان، من أجل عملية مصالحة وطنية شاملة للجميع، وللتحرك بنجاح نحو توقيع اتفاق سلام بين الأطراف الأفغانية. فمن شأن هذا أن يساعدنا كذلك في خطواتنا التي اتخذناها من خلال المجموعة الثلاثية – روسيا والصين والولايات المتحدة – بالإضافة إلى باكستان.

ولا يزال الحفاظ على توافق الآراء الإقليمي بشأن التسوية السلمية في أفغانستان يشكل أولوية. وليس سرا بالطبع أن شركاء المنطقة هم الأنسب لأداء دور في مساعدة الأفغان على تحقيق هدفهم الأساسي المتمثل في إنهاء النزاع الذي دام سنوات، وبدء مرحلة سلمية جديدة في تاريخ البلد. وينبغي أن توجه خطواتنا المشتركة نحو إحلال فترة مستقرة ومزدهرة في أفغانستان بوصفها دولة خالية من الإرهاب والمخدرات. وهذا أيضا هو السبب في الجهود الشاملة التي يبذلها الشركاء من المنطقة في إطار منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، فضلا عن صيغة موسكو للمشاورات.

ويرتبط إحراز المزيد من التقدم نحو حوار بين الفصائل الأفغانية ارتباطا مباشرا بمستقبل نظام الجزاءات المنشأ عملا بالقرار 1988 (2011). فمن شأن تمديد ولاية فريق الرصد بشأن الجزاءات المفروضة على طالبان أن يتيح له مواصلة عمله وتقديم المساعدة اللازمة إلى لجنة الجزاءات. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنشكر السفير دجاني والفريق الإندونيسي بأسره على الإدارة القديرة للجنة المنشأة عملا بالقرار 1988 (2011)، وعلى تهيئة مناخ عمل مؤات في تلك الهيئة الفرعية على مدى العامين الماضيين.

غير أننا نعتقد أن حل مسألة استعراض الجزاءات أمر يجب مناقشته على حدة. فمن الواضح أنه يتطلب نهجا متدرجا ونظرة موضوعية إلى الحالة الراهنة، في امتثال صارم وكامل للقرار 2513 (2020). وينبغي أن نتذكر أن نتيجة جهودنا ينبغي أن تكون السلام في أفغانستان.

المرفق الثالث عشر

بيان المنسق السياسي للبعثة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، إيزيس غونسالفيس

أشكر مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم الثاقبة. وأود كذلك أن أعرب عن امتناننا لرئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1988 (2011)، السفير دجاني، على قيادته للجنة. ويسرني أيضا أن أرى ممثلة الشباب الأفغاني لدى الأمم المتحدة في هذه الجلسة الإلكترونية.

تعيد سانت فنسنت وجزر غرينادين تأكيد دعمها القوي لعملية سلام بقيادة أفغانية وملكية أفغانية ترمي إلى إيجاد حل سياسي دائم لما يقرب من 20 عاما من النزاع. ويمثل بدء المفاوضات في 12 أيلول/سبتمبر فرصة للتوصل إلى سلام مستدام في أفغانستان. ونناشد الحكومة وأفرقة التفاوض التابعة لطالبان في ذلك الصدد أن تظل ملتزمة بتسوية سياسية عادلة وشاملة تلبي احتياجات ومصالح جميع الأفغان، بمن فيهم النساء والشباب وضحايا الحرب والناجون منها. فيجب إشراك جميع أصحاب المصلحة في عملية بناء الثقة والمصالحة، لتهيئة بيئة مواتية لإنهاء عقود من النزاع. ونتطلع إلى استئناف المحادثات بين الأطراف الأفغانية في كانون الثاني/يناير بعد وقفة الـ 20 يوما.

ويظل يساور وفد بلدي قلق بالغ إزاء استمرار ارتفاع مستوى العنف، ولا سيما في الجنوب. وينبغي أن يظل هدفنا الأساسي هو منع العنف وإدانة الهجمات الإرهابية. فالهجوم الأخير الذي أودى بحياة 13 فردا من أفراد الشرطة تذكرة صارخة بتكاليف الحرب البشرية. وبالنسبة للسكان المدنيين، الذين ظلوا يتحملون وطأة النزاع، فإن إنهاء الأعمال العدائية سيبعث فيهم أملا تمس الحاجة إليه. وعليه، فإننا نكرر دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي والحد من العنف على الفور. ومن الأهمية بمكان أن تعزز الحكومة الأفغانية وطالبان جهودهما في مجال التعاون والتفاوض، بغية تعزيز السلام المستدام والدائم في أفغانستان.

وتتطلب الحالة الاقتصادية والبيئية والإنسانية في أفغانستان عملا عاجلا واهتماما متواصلا من المجتمع الدولي. فمن الحيوي أن تؤخذ في الاعتبار مخاطر الهشاشة تجاه تغير المناخ عند وضع السياسات وتنفيذها، بما فيها السياسات الرامية إلى إحلال السلام والاستقرار في أفغانستان. ويهدد العنف المستمر والكوارث الطبيعية وارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي وجائحة فيروس كورونا حياة الملايين من الناس.

ونرحب بنتائج مؤتمر أفغانستان لعام 2020، ونشجع جميع المانحين الدوليين على الوفاء بالتزاماتهم بدعم السلام والازدهار والاعتماد على الذات في أفغانستان. وتحسين التعاون الإنمائي وتعزيز التجارة والاستثمار وتوسيع الفرص الاقتصادية لجميع الأفغان أمر حاسم لتحقيق السلام الدائم.

في الختام، تؤكد سانت فنسنت وجزر غرينادين من جديد التزامها بسيادة أفغانستان ووحدتها وسلامتها الإقليمية، ونشيد ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على دعمها المستمر لحكومة أفغانستان وشعبها.

المرفق الرابع عشر

بيان الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، جيري ماتجيلا

أشكر الممثلة الخاصة ديبورا ليونز والسيدة شكولا زدران وزميلي السفير دجاني، ممثل إندونيسيا، على إحاطاتهم. وأود أيضاً أن أرحب على وجه الخصوص بالسيدة شكولا زادران، ممثلة الشباب الأفغاني لدى الأمم المتحدة، وأن أشكرها على عرضها.

سأركز في ملاحظاتي على المجالات الثلاثة التالية: حالة السلام والحالة الأمنية والحالة الإنسانية.

فيما يتعلق بعملية السلام، أود أن أبدأ بالترحيب ببدء مفاوضات السلام الأفغانية في أيلول/سبتمبر وبالمناقشات الجارية. إن الاتفاق الذي توصل إليه الطرفان بشأن النظام الداخلي للمفاوضات خطوة طيبة وهامة في الاتجاه الصحيح. وتحث جنوب أفريقيا جميع الأطراف على مواصلة البناء على ذلك الزخم والمشاركة بصورة بناءة نحو تحقيق سلام عادل ودائم وشامل للجميع. والأهم من ذلك أن جنوب أفريقيا تحث على أن تكون عملية السلام بقيادة أفغانية وأن يملك الأفغان زمامها وأن تشمل جميع الأفغان.

وينبغي الحفاظ على التقدم المحرز والمكاسب التي تحققت في مجال حقوق النساء والفتيات. وكما أوضحت لنا السيدة زادران اليوم، فإن لنساء وشباب أفغانستان دوراً هاماً ومصلحة حقيقية ووجودية في مستقبل أفغانستان - سواء من حيث عملية السلام أو على صعيد رسم مسار البلد نحو إعادة البناء والتنمية.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، من المؤسف أن ارتفاع معدلات أعمال العنف وما يتصل بها من خسائر فادحة في صفوف المدنيين يهدد آفاق السلام في أفغانستان، وهو مصدر قلق بالغ لجنوب أفريقيا. وقد ذكر الأمين العام أن "النزاع المسلح في أفغانستان لا يزال أشد النزاعات فتكاً في العالم بالنسبة للأطفال". ولذلك، فمن المهم أن توقف جميع الأطراف الأعمال العدائية. إن رجال أفغانستان ونساءها وأطفالها يستحقون السلام وأن ينعموا بالهناء في حياتهم.

ويتطلب السلام المستدام إجراء حوار ومفاوضات بصورة نشطة، وهو ما يتطلب، بدوره، بيئة سلمية لكي يزدهر. ولكي تكون محادثات السلام الأفغانية فعالة، يجب على جميع الأطراف أن توقف أعمال العنف والأعمال العدائية من أجل تهيئة بيئة تفضي إلى إحراز تقدم ملموس. وفي هذا الصدد، تدعو جنوب أفريقيا جميع أطراف النزاع إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تقديم جميع المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة في أفغانستان - ولا سيما المرتكبة ضد الأطفال والنساء والفئات الأكثر ضعفاً - إلى العدالة ومحاسبتهم، بما في ذلك من خلال إجراء تحقيقات منهجية ونزيهة ومستقلة من دون تأخير والقيام، عند الاقتضاء، بعقد محاكمات وإصدار أحكام إدانة بحق مرتكبي تلك الانتهاكات.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، أبلغَنا الأمين العام المساعد بالنيابة للشؤون الإنسانية ونائب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ قبل يوم أو يومين بالحالة الإنسانية المتدهورة في أفغانستان. وغني عن القول إن جائحة مرض فيروس كورونا وتغير المناخ والنزاع الذي طال أمده، المستمر منذ أكثر من عقد من الزمن، كلها عوامل أسهمت في هذه الحالة العصيبة. وإذ تدرك جنوب أفريقيا حجم وتعقيد التدابير اللازمة، فهي تثني على الأمم المتحدة وشركائها في مجال المساعدة الإنسانية لما بذلوه من جهود متفانية في سبيل إغاثة كل من يحتاج إلى المساعدة.

في الختام، وإذ نشير إلى أن هذه الجلسة ستكون الأخيرة لجنوب أفريقيا بشأن الحالة في أفغانستان بصفتها عضواً منتخباً في المجلس، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري وامتناني للممثلة الخاصة ليونز وموظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على تفانيهم والتزامهم بتنفيذ ولايتها. ولا يزال عمل البعثة لتيسير الحوار مع مختلف الجهات المعنية، بما في ذلك مجموعات المجتمع المدني، وجهودها الرامية إلى دعم حل النزاعات وبناء السلام أمراً بالغ الأهمية في توحيد جميع الأفغان من أجل التوصل إلى حل سلمي ومستدام للنزاع الأفغاني.

وأشكر الممثل الدائم لإندونيسيا وفريقه على جهودهم الدؤوبة للمساهمة في تهيئة بيئة مواتية للسلام في أفغانستان، وأعرب عن أطيب تمنياتنا للرئيس المقبل للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1988 (2011).

كما أشكر السيدة زادران على دورها في أفغانستان وأطمئنها إلى أن جنوب أفريقيا تؤمن بالشباب وتؤمن بقدرتهم على المساهمة في المفاوضات السلمية وبناء مجتمع عادل ومنصف وشامل للجميع. ونحن مقتنعون بأن مستقبلاً أفضل للأفغان يلوح في الأفق.

المرفق الخامس عشر

بيان الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، طارق الأدب

في البداية، أود أن أشكر السيدة ديبورا ليونز، الممثلة الخاصة للأمين العام لأفغانستان ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والسيد ديان تريانسياه دجاني، الممثل الدائم لإندونيسيا ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1988 (2011)، والسيدة شكولا زادران، ممثلة شباب أفغانستان لدى الأمم المتحدة، على إحاطاتهم.

تؤكد تونس من جديد دعمها الكامل لعملية السلام في أفغانستان وتضامنها مع حكومة وشعب أفغانستان. ونرحب ببدء المفاوضات بين الحكومة وحركة طالبان في الدوحة في 12 أيلول/سبتمبر، وكذلك بالاتفاق الذي توصل إليه الطرفان في 2 كانون الأول/ديسمبر بشأن النظام الداخلي للمفاوضات. ونأمل في أن تبدأ المناقشات بشأن المسائل الموضوعية قريباً.

ونود أيضاً أن نجدد تقديرنا للدعم المستمر من جميع جيران أفغانستان والمجتمع الدولي ككل لعملية السلام الأفغانية. فهذا الدعم حاسم لتحقيق السلام والاستقرار في الأجل الطويل في أفغانستان والمنطقة.

ما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء استمرار ارتفاع مستوى العنف والحالة الأمنية في أفغانستان. وبينما نأمل مخلصين أن تحقق عملية السلام الحالية الأمن والاستقرار والازدهار على وجه السرعة للشعب الأفغاني، فإننا نخشى أن تؤدي الهجمات الأخيرة المنسوبة إلى حركة طالبان، والتي أسفرت عن سقوط العديد من الضحايا في صفوف القوات الأفغانية – بما في ذلك 13 شرطياً أمس – وفي صفوف السكان المدنيين إلى تعقيد المفاوضات بشكل خطير. ونؤكد من جديد أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع في أفغانستان. ونشدد مرة أخرى على ضرورة الوقف الفوري للأعمال العدائية، تمشياً مع دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي والقرارين 2532 (2020) و 2543 (2020).

وفي الوقت الذي ينبغي فيه استمرار إيلاء الأولوية للتصدي لجائحة مرض فيروس كورونا، لا يزال العدد الكبير جداً من الضحايا المدنيين في أفغانستان، ولا سيما بين النساء والأطفال، مصدر قلق كبير. ونشدد على ضرورة أن تتخذ جميع الأطراف التدابير اللازمة لمنع وقوع خسائر في صفوف المدنيين. ونؤكد على أهمية التحقيق في جميع الادعاءات المتعلقة بانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في أفغانستان، وأهمية محاسبة الجناة.

ونشعر بالقلق بشكل خاص إزاء استهداف المجتمع المدني والمنظمات الإعلامية، الأمر الذي أدى إلى مقتل الكثيرين، بما في ذلك في الآونة الأخيرة مقتل الصحفية والمدافعة عن حقوق المرأة والطفل ملالي مايواند، التي اغتيلت في وقت سابق من هذا الشهر.

تزيد هذه الهجمات الشنيعة من إثارة الشواغل التي أعرب عنها الكثيرون داخل أفغانستان وخارجها – وتتجلى في أن السلام قد يأتي على حساب الحريات والحقوق. ولذلك، ينبغي بذل المزيد من الجهود لمكافحة جميع الجماعات الإرهابية التي لا تزال نشطة في أفغانستان عن طريق استهداف قدراتها التشغيلية والمالية. ونتشاطر في هذا الصدد الرأي القائل بضرورة مواصلة دعم قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية دعما كاملا، وبذل المزيد من الجهود لمكافحة الاتجار بالمخدرات، الذي لا يزال يغذي الاقتصاد غير المشروع ويمول الجماعات الإرهابية.

ونؤكد أيضا ضرورة مواصلة حكومة أفغانستان وبلدان المنطقة والمجتمع الدولي تعاونهم في التصدي لجميع أعمال العنف غير المشروعة والهجمات الإرهابية. وينبغي لحركة طالبان، من جانبها، أن تنهي هجماتها وتفي بالتزاماتها في مجال مكافحة الإرهاب وتتفاوض بحسن نية مع حكومة أفغانستان.

ونود اليوم أن نؤكد مرة أخرى أهمية عملية سلام شاملة للجميع يقودها الأفغان ويتولون زمامها، بمشاركة هادفة من جانب النساء والشباب، من أجل تحقيق السلام المستدام. وبناء على ذلك، نعتقد أن أي اتفاق سياسي في المستقبل ينبغي أن يتضمن ضمانات واضحة لحماية وتعزيز الحقوق والحريات الأساسية للجميع في أفغانستان، مع التركيز بشكل خاص على حقوق المرأة.

ونعتقد أيضا أن عملية السلام ينبغي أن يصاحبها جهد دولي طموح لمساعدة أفغانستان على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا الصدد، نرحب باعتماد إطار الشراكة من أجل أفغانستان في مؤتمر أفغانستان لعام 2020، الذي عقد في جنيف يومي 23 و 24 تشرين الثاني/نوفمبر. وأكد المؤتمر التزام الشركاء الدوليين بمواصلة دعم أفغانستان.

وأخيرا، نود أن نشيد بالإنجازات الهامة التي حققتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ونعتقد أنه سيكون لها حتى دور أكبر يتعين عليها القيام به خلال الفترة المقبلة. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب باتخاذ القرار 2543 (2020) بالإجماع في 15 أيلول/سبتمبر، الذي مدد ولاية البعثة حتى 17 أيلول/سبتمبر 2021.

المرفق السادس عشر

بيان الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، باربرا وودوارد

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للممثلة الخاصة ليونز والسفير دجاني، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1988 (2011)، على إحاطتيهما. وأود أيضا أن أرحب ترحيبا حارا بالسيدة زادران وأن أشكرها على بيانها القوي ودعوتها الواضحة إلى تحقيق مستقبل سلمي لشباب أفغانستان.

وفي 12 أيلول/سبتمبر، اتخذ الشعب الأفغاني خطوة هامة على طريق السلام، مع بدء مفاوضات السلام في أفغانستان في الدوحة. ونرحب بالالتزام الذي أبداه الفريقان المتفاوضان حتى الآن، والذي بلغ ذروته في اتفاقهما في 2 كانون الأول/ديسمبر على قواعد وإجراءات المحادثات. ومن الحيوي أن تستأنف المفاوضات بسرعة في 5 كانون الثاني/يناير.

وأود التركيز على ثلاث نقاط اليوم.

أولا، يجب أن نكون مستعدين لعملية طويلة وصعبة في المستقبل. وعندما تستأنف المحادثات في 5 كانون الثاني/يناير، سيبدأ الطرفان المفاوضات بشأن المسائل الجوهرية للمرة الأولى. وفي كثير من الحالات، قد يبدو التباعد بين مواقف الجانبين غير قابلا للتقريب بينهما. وستكون هناك نكسات قبل أن تحدث نجاحات. وهذا أمر طبيعي وربما ضروري. وستتطلب النتيجة الناجحة عملية طويلة وصعبة لبناء الثقة وإيجاد أرضية مشتركة وتقديم تنازلات. وسيتعين على الشركاء الدوليين أيضا إظهار التزامهم والتحلي بالصبر خلال هذه العملية. والمملكة المتحدة، من جانبها، على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم.

ثانيا، حتى لو استغرق التوصل إلى تسوية نهائية وقتا، ينبغي أن يبدأ الأفغان في رؤية الفوائد الملموسة الآن. ومع ذلك، وكما سمعنا مرات عديدة اليوم، لا تزال مستويات العنف المروعة تودي بحياة الأفغان. ولنكن واضحين – فطالبان مسؤولة عن غالبية ذلك العنف، الذي لا يؤدي إلى خسائر في الأرواح فحسب، بل يقوض الثقة في المفاوضات. وتدعي حركة طالبان أنها تريد أن يكون لها دور في مستقبل أفغانستان والمجتمع الدولي، وتطالب بتخفيف الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة. وهذا يتطلب إحراز تقدم جوهري في مفاوضات السلام، وإنهاء العنف، والابتعاد التام والدائم عن الإرهاب، بما في ذلك من تنظيم القاعدة.

ثالثا، إن نتيجة مفاوضات السلام في أفغانستان هي أن يتخذ الأفغان أنفسهم القرارات. ولكن على الطرفين، وخاصة حركة طالبان، أن يدركا أن أفغانستان لم تعد المكان الذي كانت عليه قبل 20 عاما.

ولكي تكون التسوية السلمية مستدامة، يتعين أن تكون شاملة للجميع وأن تحافظ على حقوق وحريات جميع الأفغان، بمن فيهم النساء والأقليات. وللحفاظ على الدعم الدولي، ستحتاج أفغانستان الجديدة إلى التقيد بالتزاماتها التعاهدية، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان. ومن أجل التوصل إلى تسوية تحقق تلك الغايات، ينبغي أن تكون العملية شاملة للجميع وواسعة النطاق.

ومن جانبي، أتطلع إلى دعم مشاركة المرأة في العملية في إطار دوري الجديد كمشاركة في رئاسة مجموعة أصدقاء المرأة في أفغانستان إلى جانب السفيرة راز.

وقد أكد المجتمع الدولي من جديد، في جنيف الشهر الماضي دعمه لأفغانستان. وتعهدت المملكة المتحدة بتقديم ما يصل إلى 207 ملايين دولار من المساعدات الإنمائية خلال عام 2021. وجددت الحكومة الأفغانية من جانبها التزاماتها، على النحو الذي نص عليه إطار الشراكة من أجل أفغانستان. ويمكن للالتزامات مجتمعة التي تم التعهد بها في الشهر الماضي أن تساعد في تعزيز المؤسسات الأفغانية وقدرة الحكومة على دعم مواطنيها – وهي مهام حيوية حتى مع تطور محادثات السلام.

واليوم، تقف أفغانستان على بعد خطوة أقرب إلى أن تكون في سلام مع نفسها ومع جيرانها، وأن تتحرر من الصراع والإرهاب، وأن تكون قادرة على حماية حقوق جميع الأفغان وحرياتهم. وينبغي أن نضاعف جهودنا الجماعية لجعل ذلك حقيقة واقعة.

المرفق السابع عشر

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت

من الممتع دائما التمكن من رؤية الممثلة الخاصـــة ليونز. وأشـــكرها على إحاطتها وعلى دورها القيادي لتوجيه دعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان للسلام وحقوق الإنسان والتنمية في أفغانسـتان. وأود أيضـا أن أشـكر السـفير دجاني على ترؤسـه لجنة مجلس الأمن المنشـأة عملا بالقرار 1988 (2011) على مدى العامين الماضـيين. وأشـكر أيضـا جميع أعضـاء المجلس على مجمل عملهم المضني. وأخيرا، أود أن أشكر السيدة زادران على إدخال المجلس في العصر الرقمي لأنها تستخدم وسائل التواصـل الاجتماعي للتفاعل مع الشـباب الأفغاني حتى يتمكنوا من المشـاركة في بناء مسـتقبل لأنفسـهم في أفغانستان.

ومن المحزن أن شـعب أفغانسـتان، اسـتمرارا لما سـمعناه خلال جلسـتنا السـابقة بشـأن هذا البند (انظر S/PV.8759)، لا يزال يواجـه عنفـا رهيبـا. والهجوم الصـــاروخي الـذي وقع في 21 تشـــرين الثاني/نوفمبر، والذي أسـفر عن مقتل ثمانية أشـخاص وإصـابة أكثر من 30 آخرين بالقرب من المنطقة الخضـراء في كابول، هو واحد من أحدث الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش. كما شـهدت الأشـهر القليلة الماضـية هجمات همجية على المؤسـسـات التعليمية. وقد حان الوقت لكي تتحد حكومة أفغانسـتان وحركة طالبان وجميع الأفغان ضد هذه الجماعة.

كما ندين بشـدة الهجمات المحددة الهدف وغير القانونية على ممثلي وسـائط الإعلام، والزعماء الدينيين والمدافعين عن حقوق الإنسـان والطلاب والمدنيين. ومن العار اسـتهداف القيادات النسـائية، مثل المراسلة والناشطة ملالاي مايواند، التي قُتلت الأسبوع الماضي، ورئيسة البلدية ظريفة غفاري، التي نجت من عدة محاولات اغتيال ثم فقدت والدها بسبب القتلة.

ولا يزال مسؤولو الحكومة الأفغانية يشكلون أيضـا أهدافا رئيسية، حيث تم يوم الثلاثاء اغتيال نائب حاكم كابول ونائب رئيس مجلس مقاطعة غور بشكل عبثي.

يجب أن يتوقف ذلك العنف. فهذا النمط من العنف المثير للقلق يعطي أقصـى قدر من الإلحاح لضرورة الوقف الشامل لإطلاق النار كخطوة حاسمة نحو تحقيق السلام للشعب الأفغاني. ومن شأن التخفيض الفوري للعنف كذلك أن يساعد عملية السلام على التقدم وهو ما يتوق شعب أفغانستان إلى تحقيقه.

وقد كان الانتهاء من وضـع القواعد والإجراءات مؤخرا خطوة هامة إلى الأمام، ويدل على أن الجانبين قادران على معالجة المواضـيع الصـعبة. وكان الاجتماع الأول للجنة القيادية للمجلس الأعلى للمصالحة الوطنية تطورا ثانيا هاما وإيجابيا في الأسابيع الأخيرة.

ولكن لا يسعنا أن نفقد الزخم بينما يتشاور الطرفان بشأن جدول أعمال مقترح. ونحث الطرفين على اسـتئناف المحادثات في 5 كانون الثاني/يناير، على النحو المتفق عليه، لحرمان المفسـدين من أي فرصـة لإبطاء العملية، وعلى تسريع جهودهما السلمية وإنهاء الحرب التي طال أمدها في البلد.

وقد اتخذ المجلس، في وقت سـابق من هذا العام، القرار 2513 (2020) الذي أيد الاتفاق بين الولايات المتحدة والطالبان الذي يحدد الجدول الزمني المحتمل لانسـحاب قوات الولايات المتحدة من

أفغانستان. وتظل تخفيضات الولايات المتحدة لوجودها تستند إلى الشروط وفقا للاتفاق وسيستمر تنفيذها بعد التشاور مع كونغرس الولايات المتحدة وبالتنسيق مع حلفائنا وشركائنا في منظمة حلف شمال الأطلسي.

وفي الوقت نفسه، تتواصل جهود الولايات المتحدة لتحقيق الاستقرار في أفغانستان من خلال دعمنا لقوات الأمن الأفغانية وإيصالنا للمعونة الحيوية إلى الشعب الأفغاني. وكدليل على التزامنا، تعهدت الولايات المتحدة بتقديم 300 مليون دولار من المساعدات المدنية في عام 2021 خلال مؤتمر المانحين لعام 2020، مع توفير 300 مليون دولار أخرى حسب التقدم المحرز في عملية السلام. ويأتي هذا التعهد مع الدعوات المستمرة إلى إحراز تقدم في الإصلاحات الاقتصادية وجهود مكافحة الفساد وحقوق الإنسان.

ونرحب بالمناقشة التي جرت في المؤتمر بشأن العودة الطوعية وإعادة الإدماج المستدام للاجئين. وندعو أفغانستان إلى تنفيذ خططها الرامية إلى دعم اللاجئين العائدين، بما في ذلك عن طريق تخصيص الأراضي وتوفير وثائق الهوية. وقد قدمت إدارة ترامب، خلال العام الماضي، ما يقرب من 277 مليون دولار من المساعدات الإنسانية للمشردين داخليا والعائدين في أفغانستان وللاجئين الأفغان في المنطقة.

وفي الوقت نفسه، لا تزال احتياجات أفغانستان الإنسانية تتنامى بوتيرة مثيرة للقلق، حيث من المرجح أن يحتاج 18,4 مليون شخص في البلد إلى المساعدة الإنسانية في عام 2021، أي ما يقرب من ضعف العدد قبل عام مضى. ويعاني ما يقرب من نصف الأطفال الأفغان دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد.

إن هذه المناقشة فرصة هامة لإبقاء المجتمع الدولي مركزا على ما ينتظرنا وعلى الحاجة إلى زيادة التمويل للمعونة الإنسانية المنقذة للحياة في أفغانستان، في الوقت الذي تواصل فيه مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين تقديم مساعدة حاسمة للأفغان المشردين والعائدين.

كما قدمت الولايات المتحدة أكثر من 33 مليون دولار للاستجابة لمرض فيروس كورونا في أفغانستان. فهذه الجائحة لم تؤد سوى إلى تفاقم التحديات التي تواجه الفئات الضعيفة.

وما زال يساورنا قلق بالغ إزاء استمرار استغلال الأطفال في أفغانستان، بما في ذلك من خلال ممارسة الاعتداء الجنسي المعروفة باسم باتشا بازي وتجنيد الأطفال واستخدامهم. والإفلات من العقاب تحد كبير أمام إنهاء تلك الممارسات الضارة. إن الولايات المتحدة ملتزمة بدعم الحكومة الأفغانية والمجتمع المدني في جهودهما الرامية إلى محاسبة الجناة وحماية الضحايا ودعمهم.

ويجب على جميع الأفغان، بمن فيهم الذين يتفاوضون بشأن السلام، أن يعترفوا بحقوق الإنسان العالمية للأشخاص المنتمين إلى الفئات المحرومة والمهمشة في بلدهم، سواء كانوا من النساء أو الأطفال أو من الأقليات العرقية والدينية، وأن يحترموها.

والالتزام الصادق بالإدماج هو الأساس الذي يقوم عليه السلام والاستقرار في المستقبل. وثمة حاجة في ذلك الصدد إلى مواصلة جهود الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين لتعزيز المجتمع المدني الأفغاني من أجل إرساء أساس لمحادثات السلام والمؤسسات الديمقراطية الناجحة حتى يتسنى لأفغانستان أن تمضي قدما.

وأشكر السفير دجاني مرة أخرى على طرحه هذا الأمر.

المرفق الثامن عشر

بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دنه كوي

أشكر السيدة ديبورا ليونز، الممثلة الخاصة للأمين العام؛ والسفير ديان تريانسياه دجاني، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1988 (2011)؛ والسيدة شكولا زادران على بياناتهم.

وتثني فييت نام على جهودهم وتعيد تأكيد دعمها لعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في زمن جائحة مرض فيروس كورونا العصيب هذا. كما أرحب ترحيبا حارا بالسفيرة أديلا راز، الممثلة الدائمة لأفغانستان، والسفير مجيد روانجي، الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية، في هذه الجلسة.

لقد شهد عام 2020 بداية مفاوضات السلام التاريخية بين الأفغان التي تفتح الطريق أمام السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل في البلد. وأود أن أعيد تأكيد دعم فييت نام لعملية السلام الشاملة بقيادة أفغانية وملكية أفغانية، وللتنفيذ الكامل للقرار 2513 (2020).

ويسرنا أن الأطراف الأفغانية وافقت في 2 كانون الأول/ديسمبر على مدونة لقواعد السلوك تكون بمثابة توجيه للمفاوضات بشأن مسائل محددة. ونشيد بالجهود المستمرة التي تبذلها حكومة أفغانستان في تعزيز عملية السلام، بما في ذلك التزامها بكفالة مشاركة النساء والشباب في تلك العملية.

وعلى الرغم من أنه تم إحراز تقدم كبير، لا يزال تحقيق السلام والتنمية المستدامين أمرا لا يمكن ضمانه. ويساورنا القلق إزاء الزيادة الأخيرة في مستوى العنف والإصابات بين المدنيين، بما في ذلك وسط النساء والأطفال. وندين بشدة الهجمات المستمرة على المدنيين والأعيان المدنية. إن من المفجع أن نسمع عن فقدان أرواح الطلاب الشباب والعاملين في مجال الرعاية الصحية والصحفيين في الأسابيع القليلة الماضية.

وعلاوة على ذلك، لا تزال أفغانستان حكومة وشعبا تواجه تحديات هائلة في المجال الاجتماعي - الاقتصادي. وأود أن أدلي بالملاحظات التالية، في ضوء التطورات الأخيرة.

أولا، ندعو الأطراف الأفغانية إلى التوصل إلى تفاهم مشترك من أجل تحقيق وقف دائم لإطلاق النار، وبالتالي وضع حد للعنف المستمر. فمفاوضات السلام بين الأطراف الأفغانية تتطلب بيئة مستقرة ومواتية لكي تنجح وتحقق حلا سياسيا دائما. وسيكون الدعم المستمر من الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبلدان المنطقة والشركاء الدوليين الآخرين أمرا حاسما للحفاظ على زخم محادثات السلام. وكذلك نرحب بالجهود الإضافية التي تبذل لتيسير المشاركة المجدية للنساء والشباب في عملية السلام وإعادة إعمار البلد، ونشجعها. ويمثل الجيل الشاب الألمعي في أفغانستان، مثل السيدة زادران، أمل الأمة ومستقبلها.

ثانيا، نحث مرة أخرى جميع الأطراف على احترام القانون الدولي الإنساني احتراما كاملا والتوقف فورا عن استهداف المدنيين والأعيان المدنية والسماح بالحصول على الخدمات الإنسانية في سياق جائحة كوفيد-19. كما يلزم تعزيز الجهود لمكافحة الوجود المتزايد للجماعات الإرهابية في البلد. ونشيد كذلك بجهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في التصدي للتحديات الإنسانية في أفغانستان في الأشهر الماضية.

ثالثا، يتطلب السلام والاستقرار على المدى الطويل كذلك تنمية قوية وسبل عيش مستدامة للسكان. وينبغي للحكومة والشركاء الدوليين في ذلك الصدد مواصلة العمل معا في تعزيز التنمية الاقتصادية وإعادة إعمار أفغانستان وكذلك في معالجة المسائل الملحة، مثل انعدام الأمن الغذائي وجائحة كوفيد-19 وتغير المناخ والجريمة والاتجار بالمخدرات.

ويساورنا القلق أن 11,15 مليون شخص، أي أكثر من ثلث سكان البلد، يواجهون مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي. وقد يرتفع هذا العدد إلى 13,15 مليون خلال فترة الشتاء من كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى آذار/مارس 2021. ونرحب بالنتيجة الناجحة لمؤتمر أفغانستان لعام 2020 الذي عقد في جنيف في الشهر الماضي، والذي تعهد فيه الشركاء الدوليون بتقديم أكثر من 12 بليون دولار من المساعدات للبلد خلال السنوات الأربع المقبلة. وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تعزيز مساعدته الإنسانية لأفغانستان في هذا الصدد، وذلك لكفالة سد احتياجاته المتوقعة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أعرب عن تقديرنا لإندونيسيا وألمانيا، القائمتين بالصياغة بشأن أفغانستان، على جهودهما الدؤوبة خلال العامين الماضيين. وكذلك أهنئ السفير دجاني على رئاسته الناجحة للجنة المنشأة بموجب القرار 1988 (2011).

المرفق التاسع عشر

بيان الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة، مجيد تخت روانجي

تتمتع إيران وأفغانستان بخلفيات دينية وثقافية ولغوية وتاريخية مشتركة، كما إن استقرارنا وتنميتنا الاجتماعية – الثقافية ونمونا الاقتصادي كلها عوامل متشابكة ويعزز بعضها بعضا. وكما قال رئيسنا مؤخرا، فإننا نعتبر استقرار أفغانستان بمثابة استقرارنا.

ولا يمكن أن تنتهي حالة انعدام الأمن وعدم الاستقرار في أفغانستان التي دامت عقودا من الزمن إلا من خلال عملية سلام شاملة وجامعة بقيادة أفغانية وملكية أفغانية تشمل جميع الفصائل الأفغانية، بما فيها طالبان، بدعم من الشركاء المجاورين والإقليميين والدوليين.

ويجب أن تحافظ عملية السلام على الإنجازات السابقة وتعززها، ولا سيما الدستور الحالي وحق الشعب في تقرير المصير عن طريق الانتخابات وحق الأقليات العرقية والدينية والمرأة، فضلا عن الالتزام بمكافحة الإرهاب.

ولكن، بما أنه لا يمكن للسلام والعنف أن يسيرا جنبا إلى جنب، يجب على طالبان – لكي ترد بالمثل على حسن نية حكومة أفغانستان في محادثات السلام – أن توقف هجماتها ضد قوات الدفاع والأمن الأفغانية.

إننا نؤيد محادثات السلام ونعتقد أن نجاحها يتطلب مرونة وصبرا من قبل جميع الأطراف، واضعين مصالح شعب أفغانستان فوق كل المصالح الأخرى.

وكما ذكرنا للممثلة الخاصة للأمين العام، ليونز، خلال زيارتها الأخيرة إلى طهران، تواصل إيران الدعوة إلى مشاركة أكبر للأمم المتحدة في عملية السلام، وتقف على أهبة الاستعداد لمواصلة الإسهام في تلك العملية، بالتنسيق مع الأمم المتحدة.

وتظل الحالة الأمنية في أفغانستان مصدر قلق، ويرجع ذلك بصفة خاصة إلى الأعمال الإرهابية التي ترتكب، بما في ذلك أعمال تنظيم داعش، الذي يشكل وجوده تهديدا خطيرا لأمن أفغانستان والمنطقة.

ويشكل وجود القوات الأجنبية، بوصفه مظهرا من مظاهر التدخل الخارجي، مصدرا آخر لعدم الاستقرار في أفغانستان. ولكن، كما أكدت بلدان كثيرة، يجب أن يكون انسحابها منظما ومسؤولا وألا يؤدي إلى فراغ أمني في أفغانستان. وبناء على ذلك، وقبل انسحاب القوات الأجنبية وبالتزامن معه، يجب دعم وتعزيز القوات العسكرية وقوات الأمن الأفغانية.

وبالمثل، يجب تقديم مساعدة فعالة إلى أفغانستان في مكافحة الإنتاج غير المشروع للمخدرات والاتجار بها كمصدر لتمويل الإرهاب وغيره من الجرائم.

ولا يمكن إقامة سلام دائم في أفغانستان من دون النهوض بظروفها الاقتصادية، التي تتطلب دعما إقليميا ودوليا قويا.

وقد عززنا من جانبنا التعاون الاقتصادي مع أفغانستان، بالإضافة إلى استضافة أكثر من 3 ملايين أفغاني على الرغم من أننا نواجه الحرب الاقتصادية الأمريكية الوحشية. ويشكل ربط ذلك البلد غير

الساحلي بأعالي البحار والبلدان الأخرى من خلال ميناء شاباهار الإيراني مثالا بارزا على الشراكة الوثيقة بين البلدين.

وقد افتتحنا الأسبوع الماضي فقط خط سكة حديد خف – هيرات، الذي يربط خط السكك الحديدية الأفغاني بأوروبا عبر إيران. وقد وصف رئيسا البلدين بدء ذلك المشروع بأنه حدث تاريخي، ما يزيد من تعزيز التعاون الاقتصادي الثنائي والإقليمي، وبالتالي يعزز أسس السلام والاستقرار الدائمين في أفغانستان.

وتلتزم جمهورية إيران الإسلامية بالإسهام في تحقيق المزيد من الأمن والازدهار من خلال زيادة تعزيز العلاقات بين دولتين شقيقتين.